



ضيف العدد: محمد هاشم



لابد من مساءلة سياسة الدولة وخياراتها في هذا المجال وبالتالي مساءلة السياسة الفلاحية/ الاستراتيجية الفلاحية التي تجسدت في مخطط المغرب الأخضر الذي دام 12 سنة

الثباب المغربي دعامة أساسية ضد الاستبداد

الاناركية الشيوعية أو الفكر الهامشي المفلس

أسطورة من ملاحم نساء شيوعيات

ذكرى تأسيس الجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين

التنمية المستدامة أم استدامة استغلال الإنسان وتدمير الطبيعة

كلمة العدد: ضد الهجوم المخزني على القطاعات الاجتماعية الاستراتيجية

باسم اليسار الجديد) فلجأ إلى مخططات تجفيف ينابيع هذا الفكر الثوري المنتشر في مختلف دواليب المجتمع وأجهزة الدولة نفسها والذي شكل مقاومة ومناعة للمجتمع من المخططات المفروضة عليه بفعل التبعية المخزنية للنظام الفرنسي أو بفعل الطابع الرجعي للنظام المغربي وتبعيته للمؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض والفارضة لشروط إعادة الجدولة.

لقد شكل ارتقاء النظام المغربي في التبعية وفي إعادة الجدولة للديون في سن السياسات الليبرالية الممالة كما شكلت مصادقته على العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بتحرير التجارة والخدمات (أي خصوصتها وتسليعها) أو الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاستعمارية السابقة، والخضوع لوصفات تقرير البنك الدولي لإخراج الاقتصاد المغربي من السكتة القلبية (تقرير البنك الدولي ل1995)، شكل كل ذلك مدخلا لمزيد من تكريس التوجهات الليبرالية المتوحشة ومزيد

المسؤولية، كلما تراجعت القوة النضالية للجماهير الشعبية بصفة عامة والحركة النضالية في الوسط التعليمي بصفة خاصة (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب - النقابات التعليمية التقدمية - الحركة التلاميذية...) التي تم استهدافها بالقمع والحصار والحظر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولقد كانت مقدمة التراجع عن شعار الوحدة والتعميم مع 1965، حين حاول النظام مراجعة نظام الباكلوريا وإدخال بنود الطرد وترهيب الطلبة والتلاميذ والعائلات والأساتذة، هذا المخطط الذي تصدت له في الحين من خلال الانتفاضة الجماهيرية ل 23 مارس.

لقد أدرك النظام أن مخططاته الطبقيّة من الصعب تمريرها في ظل الوعي التعليمي والطلابي السائد الذي تهيم عليه الأفكار والتوجهات الاشتراكية والتقدمية النقدية والذي تسنده القوى التقدمية (الحركة الاتحادية آنذاك والحركة الماركسية-اللينينية المعروفة

يحاول النظام المخزني الضغط من جديد، لفرض إعادة هيكلة البنيات الاقتصادية الرأسمالية للتخلص من خدمة الدولة للقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية. وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل بإخضاعها تدريجيا لقوانين السوق الرأسمالية المتوحشة باعتبارها وفق هذا المنظور خدمات وسلع يجب أن تخضع إلى عملية العرض والطلب، وذلك باستعمال مصطلحات ومفاهيم "محايدة" بل مخادعة وملغومة في العمق بما يعنيه من خدمتها لمخططات رأسمالية واستعمارية جديدة (المرونة، المردودية، الكفاءة، التحكم في الزمن المدرسي، التلميذ هو قلب وهدف العملية التعليمية وضرب المجانية في المقابل التعليم الأولي أولوية وخصوصية التعليم الأولي في المقابل، الجودة، التعاقد، تجويد العرض المدرسي، المدرسة المقولة، التدبير المفوض من أجل النجاعة...).

إن الطبقات السائدة وسياسة النظام تعمل على التملص من

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يندد بالغلاء وخصوصة الخدمات الاجتماعية والصحية

والاعتقال.

- تنديدنا بالغلاء المستمر وسياسة خصوصية الخدمات الاجتماعية والصحية والتي تؤثر بشكل خاص على وضعية النساء، مما يستدعي الانخراط الفعلي والملموس لمناضلات القطاع النسائي للنهج الديمقراطي في الأشكال النضالية التي تخوضها كافة فئات الشعب للدفاع عن مصالحها والتصدي للمخططات المخزنية، أو تلك التي تعلنها الجبهة الاجتماعية المغربية احتجاجا على الغلاء وتردي ظروف المعيشة لدى غالبية الشعب المغربي.

- تنديدنا بالوضعية اللاإنسانية التي تعيشها أزيد من 1400 عاملة مغربية بمدينة مليلية المحتلة، ونطالب بتسوية أوضاعهن وفتح الحدود أمامهن لزيارة عائلاتهن، ونوجه نداء لكل القوى الحية والديمقراطية لمساندة نضالات المرأة المغربية وخصوصا العاملة المهاجرة.

- رفضنا شروط اجتياز مباراة التشغيل بعقود (التسقيف) ومطالبتنا بالتراجع الفوري عنها وتشبثنا بالحق في الوظيفة العمومية؛ ودعمنا المبدئي لنضالات الأساتذة والاستاذات المضرووع عليهم

تحت شعار "قطاع نسائي قوي في صلب بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات" دورة "شبيدة الحركة الماركسية اللينينية (سعيدة النجبي) وشهداء الشعب المغربي"، عقدت اللجنة الوطنية للقطاع النسائي اجتماعها الثامن عن بعد، يوم الأحد 5 دجنبر 2021، وبعد مناقشة وتحليل مستجدات الأوضاع الدولية والوطنية وتتبع أوضاعها التنظيمية قررت إصدار البيان التالي:

- إدانتنا الهجوم المخزني الرامي إلى حرمان النهج الديمقراطي من عقد مؤتمره الخامس يوم 28 يناير 2022 في قاعة عمومية وعزم القطاع النسائي على رفع التحدي بالانخراط في كل أشكال النضال من أجل انتزاع حقنا في عقد مؤتمرنا في ظروف جيدة.

- تنديدنا بزيارة مجرم الحرب "بيني غانتس" وتطليخه أرض المغرب ودعوة رفيقاتنا إلى الانخراط في نضالات الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

- استنكارنا سياسة النظام المخزني وتواطؤه المعلن مع الباطرونا في الهجوم على الحقوق والحريات ومكتسبات الطبقة العاملة وتكريسها للتسريح والطرده

من الهجومات الطبقي على الخدمات العمومية في التعليم والصحة والشغل، وقد عمل النظام السياسي في المقابل، بتحليل مآكر وبدعم من الامبريالية، على تفكيك المقاومة الشعبية للنقابات وخاصة بعد إضراب 14 دجنبر 1990، وما تلاه من تأجيج التناقضات داخل حزب الاتحاد الاشتراكي أكبر قوة سياسية معارضة وتداعيات ذلك على المقاومة النقابية، أو من خطوات "الانفراج" المزعوم لتهيئ الظروف للمرور السلس للسلطة عبر حكومة "التناوب التوافقي" وتميرير "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" 1999 الذي فتح الباب بشكل رسمي وعلني لمخطط التعاقد تحت مسمى "الإجماع الوطني".

إن ما تعيشه اليوم الجماهير الشعبية من ضرب لمكتسباتها وفي قلبها مكتسبات الشبيبة التعليمية، هو نتيجة سياسات طبقية ممنهجة وواضحة الأهداف. وبالمقابل فإن الرد اللازم الذي تفرضه هذه الوضعية هي:

أولا، الخروج من الانتظارية ومن العضوية، ثم العمل مباشرة على إعادة تنظيم مكونات الحركة الجماهيرية بدءا بإعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتنظيمه للمطالبة بالحق في الشغل القار انطلاقا من مطالب الطلاب بمختلف توجهاتهم الدراسية.

ثانيا، توحيد حركة المعطلين في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين بالمغرب على أسس جديدة ووفق مذكرات مطلبية تضمن لجميع الفئات حقها في الشغل. ربط النضال الطلابي في الجامعة بالنضال وسط حركة المعطلين وتأطير العمليات والعمال ضحايا التسريحات والطرده الجماعي من العمل.

ثالثا، مراجعة وتجديد العمل النقابي على أسس ديمقراطية وتحمل المسؤولية في النضال من أجل فرض مناصب شغل قارة وليس فقط الدفاع عن المنخرطين الحاليين.

كما سلف الذكر أعلاه، لا يستقيم النضال من أجل فرض موازين قوى جديدة وانتزاع المكتسبات في شقها المادي والديمقراطي، إلا بالنضال الوحدوي الميداني وربط نضال الحركة الاجتماعية والاحتجاجية بالنضال الديمقراطي العام من أجل التحرر والديمقراطية على طريق الاشتراكية.

القطاع العمالي للنهج الديمقراطي يتضامن مع عمال شركة اوملالة ببلقاصيري

الشركة بكافة التزاماته الاستثمارية والاجتماعية.

- نعلن تضامننا باللامشروط مع هؤلاء العمال ضد ما يتعرضون له من تجويع وسرقة لمستحقاتهم الأجرية ولما تتعرض له عائلاتهم من تجويع وتشريد جراء ذلك.

- نحبيهم عاليا على رفضهم المهانة، واختيارهم طريق النضال من أجل الخبز والكرامة، وعلى وحدتهم النقابية وروح التضامن وثقافة التأزر الشعبية الأصيلة والصادقة، السائدة فيما بينهم.

- نطالب بتبرأتهم من التهم الموجهة زورا ضدهم، وإنصافهم عبر تمكينهم من حقوقهم المشروعة.

- ندعو كافة العمال وعموم الإطارات، السياسية والحقوقية والنقابية المناضلة، إلى مؤازرة هؤلاء العمال في نضالهم المستميت وتدعيم صمودهم بكافة الإمكانيات والوسائل المتاحة، قصد الحد من جبروت وتغول هذا النوع من الباطرونا، الذي لا يكتفي باستغلال العمال وتجويع أبنائهم، وإنما لا يتورع في سحق آدميتهم لمراكمة الأرباح والثروة.

في عرقلة حرية العمل بموجب الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي.

إضافة إلى ذلك وكما يتفق أغلب العمال وسكان المنطقة، فإن غاية الباطرون ومن تورطوا في دعمه هو محاولة ضرب وحدة العمال واجتثاث العمل النقابي من تلك الشركة الضارب بجذوره لعشرات السنين منذ أن كان يتم تسير الضيعة من طرف شركة سوجيما سابقا.

إننا في القطاع العمالي للنهج الديمقراطي وبمناسبة إصدار المحكمة الابتدائية بمشروع بلقاصيري يوم الخميس 2 نونبر الجاري، حكما قاسيا يدين العمال الضحايا بالسجن الموقوف التنفيذ وبغرامات مالية بقيمة 500 درهم لكل واحد منهم وأخرى تضامنية فيما بينهم لفائدة الباطرون بقيمة 10000 درهم، فإننا نعلن ما يلي:

- نستغرب عدم تحريك أية متابعة من طرف المسؤولين أو ممارسة أي نوع من الضغط على هذا الباطرون لأداء أجور العمال المستحقة ووضع حد لتجويع عائلاتهم، رغم علم السلطات المحلية والمركزية بذلك ورغم التتبع الدقيق لأحوال تلك الضيعة من طرف وزارة الفلاحة عبر وكالة التنمية الفلاحية، وعلمها اليقين بإخلال صاحب

القطاع العمالي للنهج الديمقراطي يعلن تضامنه باللامشروط مع عمال شركة اوملالة ببلقاصيري ضد ما يتعرضون له من سرقة لأجورهم وتجويع وتشريد لعائلاتهم ويدين الأحكام الجائرة الصادرة ضدهم.

يتابع القطاع العمالي للنهج الديمقراطي بقلق واستنكار شديدين ما تعرض له 20 عامل الزراعي في شركة اوملالة نواحي مدينة بلقاصيري بمنطقة الغرب من مؤامرة قصد ثنيهم عن النضال وتشبثهم بأبسط الحقوق المتمثلة في وضع حد للتجويع المتعمد ضدهم وضد عائلاتهم من طرف الباطرون، الذي امتنع عن أداء أجورهم المستحقة لعدة شهور وعن أداء واجباته تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحرمانهم بذلك هم أبناءهم من التغطية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية للصندوق؛ حيث تم حجب مؤامرة مفضوحة، رديئة الإخراج، ضدهم عبر تحميلهم لخسائر وهمية على زراعة الشمندر، لا يمكن أن يصدقها أي تقني مبتدئ في المجال الزراعي إضافة إلى التهمة الجاهزة مسبقا ضد كل العاملات والعمال الذين يمارسون حقهم في الإضراب، المتمثلة

لا بد من عه المقاومة الشعبية

الرباط

معاونة عمال شركة "سيتل"/مركز النداء

أعضاء المكاتب النقابية.

وقد اصدر الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط سلا تمارة للاتحاد المغربي للشغل بيانا

معاونة المستخدمين في شركة "سيتل" ما فتئت تتفاقم يوما عن يوم من جراء استمرار إدارتها في محاربة العمل



بتاريخ 30 نونبر 2021 عبر فيه عن رفضه لكل قرارات الطرد في حق كل أعضاء المكاتب النقابية التي تم تأسيسها لحد الآن، وتشبته بإرجاعهم جميعا معلنا استمرار معركة الكرامة حتى تحقيق كافة المطالبات العادلة والمشروعة وعلى رأسها العمل النقابي، محملا إدارة الشركة مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع.

النقابي لحرمان العمل من السلاح الوحيد للدفاع عن حقوقهم. فعوض الجلوس إلى مائدة الحوار مع المكتب النقابي حول الملف المطعبي للعمال أقدمت الإدارة مرة أخرى على طرد الكاتب العام لآخر مكتب نقابي والضغط على نقابي آخر بإنذارات متتالية لإرغامه على التخلي عن انتماءه النقابي. وبذلك تكون قد طردت أغلب

تنظيم حملة تضامنية لفائدة العمال الزراعيين

والمهمش على كافة المستويات.

وللتذكير فإن الطبقة العاملة الزراعية في العديد من المناطق تخوض نضالات قوية للدفاع عن مكتسباتها وحقوقها ضد الرأسمالية الزراعية الجشعة المدعومة من طرف أجهزة النظام المخزني. ومن أمثلة ذلك نضالات عمال/ات : شركة "املاك اوماللة" بمشروع بلقاصيري وشركة "بالم اكر" و"صوفيا سود" و"حوامض تارودانت" و"ماريسا" و"صوبروفيل" و"روزا فلور" بسوس ماسة و"مليح اكري" و"هالسطا" و"افرور" و"صاك" و"جود اكري" و"كابي غرب" و"كابي اكور" و"كولاني اكسبريس" بجهة الغرب وضيفة عطور المغرب بالمعايز/ إقليم الخميسات وزلاغ اكري بايموزار كنذر...

*تحت شعار "موحدات وموحدون ضد الطرد والتمييز والتفجير ومن اجل الحريات النقابية" تنظم النقابة الوطنية للعمال الزراعيين المنضوية في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) حملة نضالية تمتد من 8 الى 19 دجنبر 2021 للرفع من منسوب التضامن بين العمال/ات الزراعيين/ات وحشد التضامن العمالي والشعبي ومواجهة الإقصاء الاجتماعي والتمييز القانوني والاستغلال البشع وضرب الحقوق والحريات النقابية والحق في الشغل القار واللائق، وتجاهل الحكومات المتعاقبة لمطالب العمال/ات، وللتذكير بظروف العيش المأسوية للعمال/ات وأسره/هن في العالم القروي الفقير

الاتلاف المغربي لهيات حقوق الانسان

يطالب باصدار عفو شامل عن كافة المعتقلين السياسيين

من يؤمن بها، ولن تنطلي على المواطن (ة) لغة المزايدة التي تستعملها بعض الجهات من السلطة عندما تنبري للتهجم على الحركة الحقوقية المغربية والدولية وبعض منظماتها ونشطاءها، وتتهمها بأنها تفتقد الى الافق في تعاملها مع الواقع، وانها تعمل باجندات خارجية وغيرها من النعوت الرخيصة التي لا قيمة لها.

والاتلاف المغربي لهيات حقوق الانسان، وهو يخلد ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان 73 لهذه السنة فانه يعبر عن مايلي:

أولا: يعلن تضامنه مع كافة ضحايا الخروقات التي تتعرض لها الحقوق والحريات، ويجدد مطالبه في وقف انتهاكات السلطات العمومية لحقوق الانسان مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وتنامية.

ثانيا: يطالب بانصاف الضحايا ورد الاعتبار اليهم، واصدار عفو شامل عن كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والحقوقيين، والمدونين ونشطاء الحركات الاجتماعية بالريف، ورواد مواقع التواصل الاجتماعي وغيرهم.

ثالثا: يطالب الدولة باحترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان، والحق في المحاكمات العادلة والحق في سياسة جنائية بخلفيات حقوقية إنسانية حديثة بعيدة عن عقلية القمع والاعتقال الاحتياطي المستبد بقرينة البراءة، والحق في الحياة والحرية.

رابعا: يجدد دعوته لكل المؤسسات الرسمية المعنية بالتنفيذ الكامل لنتائج وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات الحقيقة، وحفظ الذاكرة، والالتزام بمقتضيات الإصلاحات المؤسساتية، واصلاح العدالة، ووضع الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب موضع التنفيذ، واستكمال الممارسة الاتفاقية بالمصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وعلى البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، وبضرورة إرفاق مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري - بالإعلان عن الاعتراف باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري بتلقي وبحث البلاغات التي تتلقاها من أفراد أو بالنيابة عن أفراد مغاربة، يشكون من وقوعهم ضحايا للاختفاء القسري، وذلك وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة.

ويعلن الائتلاف المغربي لهيات حقوق الانسان بهذه المناسبة التاريخية " ان سنة 2022 ستكون سنة الدفاع عن الكرامة والحرية" يتجند لها بكل مكوناته من الهيئات العضوة، ويدعو للانضمام لهذا البرنامج كل هيئات المجتمع المدني وكل الصحفيين والصحفيات وكل القوى المناصرة لحقوق الانسان، ليجعلوا من هذا الموضوع قناعة متصلة راسخة وبرنامجا حيا متنوعا ومستمر طول السنة، يتعين على السلطات العمومية عدم عرقلته.

فلتكن حقوق الانسان بمفهومها الكوني الشامل هي المؤسسة لدولة الحق والقانون والديمقراطية، ومصدر الشرعية للسلطات العمومية، وليظل الاعلان العالمي ملكنا الانساني الجماعي نلتزم الدفاع عنه، وتفعيل مبادئه.

الاتلاف المغربي لهيات حقوق الانسان يطالب باصدار عفو شامل عن كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والحقوقيين والمدونين ونشطاء الحركات الاجتماعية بالريف ورواد مواقع التواصل الاجتماعي واحترام الدولة لالتزاماتها الدولية في مجال احترام حقوق الانسان .

في كل عام تلتقي شعوب العالم وهيئاته ومنظماته الحقوقية مع ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي اعتمد سنة 1948 من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الوثيقة الكبرى التي ظلت عبر التاريخ اقوى مرجع للانسانية، تستلهم منها حقوقها في الحرية والمساواة والكرامة والعدالة، ومصدر صمودها ضد العنصرية والاستبداد والعبودية ومحارق الحروب المدمرة وانتهاك القانون الدولي الانساني وضد الافلات من العقاب.

وحتى اليوم، لا زالت العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان تضرب القيم التي جاء بها الاعلان العالمي، فلا زال التعذيب والاحتجاز القسري والقتل خارج نطاق القانون والقضاء، ولا زالت محاصرة حريات الراي والتعبير والاعتقاد والتجمع والاحتجاج السلميين، ولا زالت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية وفي البيئة النظيفة، كلها وغيرها، لازالت حقوقا مهددة ومتهددة كل يوم في العديد من دول العالم، ولا زالت العديد من الانظمة ومن الحكومات ترى في احترام حقوق الانسان قيذا مرهقا ومكلفا لها، و التزاما يهدد سلطاتها ويكشف طغيانها وضعفها، وهي بذلك تبرر حاجتها لممارسة القمع والرعب والشطط ومحاصرتها للفاعلين والحقوقيين/ات والنشطاء/ات في مختلف مجالات الفعل المدني.

وفي مجال العدالة والقضاء، ظل الفشل يلاحق الانظمة القضائية في العديد من دول العالم، من خلال ابرز المظاهر كالمحاكمات غير العادلة التي لا تقوم على قواعد استقلال القضاء وحياده ومشروعية المنازعات والاتهامات وخاصة اثناء محاكمات السياسيين والحقوقيين والصحفيين ومحاكمات النساء اللواتي تحرمهم الانظمة القانونية من العديد من الضمانات التي تنتهك حقوقهن وخصوصيتهن.

وبالمغرب عرفت العشرية الثانية بعد دستور 2011، تراجعات خطيرة افرغت الوعود بالاصلاحات الحقوقية العميقة من مضامينها، والنصوص من معانيها، ووقعت انحرافات بشكل شبه ممنهج تجلت علاماتها في اخفاق السياسة الجنائية والحقوقية من توفير الحماية للحريات ولمارستها، والوقاية من انتهاكها، فلا زال المحتجون/ات سلميا في مسيرات او وقفات يتعرضون للعنف وللاعتداء من قبل القوات العمومية، ولا زالت العرقلة الادارية للحق في تأسيس الجمعيات او تأسيس فروعها يلقي في العديد من الحالات الرفض المطلق من السلطات المحلية تسليم الوصل المؤقت والوصل النهائي، رغم صدور احكام عليها من قبل القضاء الاداري، وهذه صورة لا يستطيع انسان عاقل ان يقبلها او يبررها، ولا زالت محاكمات بعض الصحفيين تلبس لبوسا قانونيا في ظاهرها، لكنها في مساراتها وفي موضوعها تطبعها ممارسات انتقامية مثل ربط المنازعات بقضايا الجنس او بالمال او وما يدخل في حكمهما، دريعة للاعتقال والادانة باحكام مدمرة قاسية.

ان حقوق الانسان ستظل حية في عروق كل البشر وبالطبع لدى كل مواطن(ة) مغربي(ة) دون استثناء، وسيظل فضح كل انتهاك لها واجب ومسؤولية على كل

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

الأبارتاييد الصهيوني من جرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم عدوان والجرائم ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، كأحد القضايا الرئيسية التي يسجل العالم فيها التناقض الفاضح بين خطاب "الديمقراطيات" الغربية المسماة عريقة وبين إبقاء كيان استعماري عنصري استيطاني بعيدا عن أية مساءلة أو عقاب، واستمرار هذه القوى الإمبريالية وحلفائها في التآمر على الشعب الفلسطيني، في محاولة لتصفية قضيتهم العادلة والمشروعة من أجل استقلاله وتقرير مصيره وبناء دولته الديمقراطية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

ثانيا: إن هذا اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر، سيظل منذ 10 دجنبر 2020 يوم شؤم وخيبة، ووصمة عار على جبين الدولة المغربية وجميع مؤسساتها وسلطاتها التي اختارت هذا اليوم ذا الدلالة الحقوقية المهمة لتعلن فيه بكل استهتار عن تطبيع العلاقات مع كيان الاستعمار والأبارتاييد والاستيطان والتطهير العرقي، وهي كلها صفات تمثل أعمالا منتهكة لكافة القوانين الدولية وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، في تحد سافر للموقف المبدئي للشعب المغربي وخيانة مخزية للشعب الفلسطيني وكل الشعوب الحرة في العالم.

ثالثا: إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع بكافة مكوناتها، وبالتعاون مع مختلف القوى المجتمعية المناهضة للتطبيع مع كيان الإجرام الصهيوني، ستستمر في النضال من أجل إسقاط التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني والعمل من أجل إخراج قانون تجريم التطبيع من رفوف البرلمان.

والقاضي بحق عودة اللاجئين إلى قراهم ومنازلهم واسترجاع ممتلكاتهم، والصادر يوم 11 دجنبر 1947، غداة الإعلان عن ميثاق حقوق الإنسان، مجرد حبر على ورق منذ آنذاك.

وإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، وهي تخلد اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر تسجل



وتعبر عن مايلي:

أولاً: إن نضالات الشعوب قد حققت الكثير مما حملته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حقوق وحرريات أساسية، إلا أنها لا زالت تقاوم قوى الاستعمار وأنظمة الاستبداد والاستغلال والطغيان، المتمثلة في الإمبريالية والصهيونية والرجعية، التي تقود وباستمرار العالم إلى الحروب وإلى المزيد من التسلح، وإلى تدمير الثروات الطبيعية التي تحافظ على التوازن البيئي. وتبقى القضية الفلسطينية، وما ارتكبه ولازال يرتكبه كيان

يحيي العالم، في هذا اليوم، ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد سنة 1948 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهو الإعلان الذي يؤصل لترسانة من القيم والحقوق والحريات الأساسية للإنسان، والذي صدر في الفترة نفسها التي قامت فيه القوى الاستعمارية الكبرى حينها بوضع وعد بلفور المشؤوم موضع التنفيذ. حيث تم فرض المشروع الصهيوني بالقوة على مرأى ومسمع العالم وبدعم مطلق من قبل الإمبريالية العالمية سياسيا وعسكريا واقتصاديا وماليا ودبلوماسيا.

فتم احتلال فلسطين من طرف العصابات الصهيونية، التي استقدمت اليهود من مختلف بقاع العالم لإقامة ما تدعيه وطنيا قوميا لليهود، بعد ارتكابها لمجازر لا تعد ولا تحصى ومستمرة في حق الشعب الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه، وأجبر الجزء الأكبر منه بفعل المذابح والمجازر على اللجوء إلى دول الجوار وإلى التشتت في جميع بقاع العالم.

وإذا كانت شعوب العالم قد استبشرت أملاً جديدا في الانعتاق من الاستعمار وفي التمتع بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين النساء والرجال، لما حملته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قيم ومواد تحت دول المنتظم الدولي على احترامها، لأجل أن يسود العالم السلم والعدالة والاستقرار، ويتمتع الإنسان في كل مكان بالحرية والكرامة، فإن الشعب الفلسطيني عكس ذلك كانت سنة 1948 سنة النكبة بالنسبة إليه، خصوصا وأن القوى العظمى التي لعبت دورا في إخراج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بضغط من قوى التحرر والاستقلال العالمية، هي نفسها الداعم الرئيسي للمشروع الصهيوني. كما بقي القرار "الاستدراكي" 194 للأمم المتحدة،

نضالات الحركة الطلابية

الأساتذة ضحايا التعاقد، والمعطلين ضحايا السياسة التطبيقية في التشغيل، وانضم إليهم عموم جماهير الكادحين ضحايا الاقتراس والسياسات التقشفية والتفكيرية. وفي كل هذا الزخم الواعد الذي يبشر بتوهج الشارع ونهوضه وإحياء سيرورته الثورية، حاولت قوات القمع منع بعضها واللجوء إلى الاعتقالات وفبركة التهم والمحاضر، لكنها في بعض المدن الأخرى اكتفت بتتبع جحافل المحتجين من بعيد بسبب قوة الحضور الجماهيري الغاضب. كما أقدمت القوات البوليسية القمعية على اعتقال أستاذين (خالد العوني و محمد قادة) على خلفية مطالبتها رفقة زملائهم خلال وقفة احتجاجية بتطبيق مرسوم الترقية وتغيير الإطار. وسيمثلان يومه الخميس 9 دجنبر 2021 أمام النيابة العامة بالرباط بتهمة ملفقة.

ما فتئت الجماهير الطلابية تخوض معارك نضالية داخل أسوار الجامعات والمواقع الطلابية، وفي شوارع بعض المدن الجامعية كفاس وتطوان والجديدة ووجدة ومراكش واكادير وغيرها ضد القرارات الحكومية الارتجالية والإقصائية التي تركز على مخططات طبقية تملئها البرجوازية والكتلة الطبقية السائدة، الهدف منها وضع ما يمكن من العراقيل أمام المسارات العلمية والبحثية أمام الطلبة، لتوجيههم قسرا لشعب التكوين المهني كي تكون بدا عاملة في خدمة الآلة الإنتاجية الرأسمالية.

الحركة الطلابية إذن، وتحت لواء منظماتها العتيقة: أ. و. ط. م. خرجت إلى الشوارع للتعبير عن رفضها وإدانتها لقرارات بن موسى التصفوية في حق التعليم والمدرسة والجامعة العموميين. هذه الاحتجاجات كانت فرصة لانضمام

القضاء الطبقي في خدمة الباطرونا

الكاتب العام لوزارة الفلاحة والذي انعقد بتاريخ 6 دجنبر 2021. ومن هذه المخرجات، حسب البلاغ، ضرورة سهر الإدارة على تفعيل مقتضيات المادة 2 من القانون المؤسس للمكتب الخاصة بمهام المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والالتزام بإصدار المذكرات المتفق عليها الخاصة بالتسهيلات النقابية والسكن الإداري والوظيفي والانتقالات قبل 20 دجنبر 2021 كآخر أجل وتعميمها، وصرف مستحقات التعويضات عن التنقل للمستخدمات في حالة أمومة منذ 2017 خلال شهر دجنبر 2021 والالتزام المدير العام بدراسة ملف حاملي الشواهد قصد تسويته وتحيين ملف وضعية الشغيلة إزاء النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. كما تضمنت المخرجات ملفات أخرى التزم المدير العام للمكتب بتسويتها.

أدانت المحكمة الابتدائية 20 عاملا زراعيا من عمال شركة "أوماللة" (مستفيدة من تقوية ضيعة لشركة صوجيتا سابقا) بشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة 1000 درهم بتهمة عرقلة حرية العمل المنصوص عليها في الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي. وتأتي هذه المحاكمة الصورية انتقاما من العمال على ممارسة حقهم في المطالبة بحقوقهم العادلة والمشروعة. واصطفافا إلى جانب الباطرونا المتوحشة التي تكثف استغلال العمال لراكمة الأرباح ولو على حساب حقوقهم ومكتسباتهم.

* أصدرت النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (أم ش) بلاغا إلى الرأي العام بتاريخ 6 دجنبر 2021 تخبر فيه بمخرجات اللقاء مع المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية تحت اشرف

النقابة الوطنية للتعليم

الأربعاء 01 دجنبر 2021، بين النقابات والوزارة وممثلي المعنيين بالأمر، بدون تسقيف ولا خطوط حمراء،

3 - في شأن النظام الأساسي:

مع مواصلة النقاش في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، من حيث انتهى إليه سابقا، أخذا بعين الاعتبار مختلف المستجدات التربوية، وذلك في بداية يناير المقبل مع تحديد سقف زمني لإخراج مسودة نهائية.

وتم الاتفاق في نهاية الاجتماع على اللقاء المقبل، بحضور السيد الوزير، يوم الثلاثاء 7 دجنبر 2021.

والنقابة الوطنية للتعليم، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ تخبر الرأي العام الوطني والتعليمي بهذه المستجدات، فإنها تؤكد أن الحوار لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته، بل منتجا مفضيا إلى نتائج ترقى بالتعليم العمومي ليحقق شروط الجودة والإنصاف و المجانية للجميع، ومستجيبا لانتظارات الشغيلة التعليمية بكل فئاتها. كما تدعو الشغيلة التعليمية إلى الالتفاف حول إطارها المناضل للدفاع عن المكتسبات وتحقيق المطالب.

في إطار جولات الحوار الاجتماعي القطاعي، انعقد لقاء بمقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ترأسه السيد الوزير، بحضور النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية.

وقد أكدت النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بداية الاجتماع، من خلال نقطة نظام خاصة بالشروط الجديدة للتوظيف، عن تسجيل احتجاجنا كنقابة على الانفراد وعدم الإشراف في قرارات تهم الولوج للتدريس، وطالبنا بالتراجع عن هذه الإجراءات الإقصائية في حق شريحة كبيرة من حاملي الشهادات المعطلين، وعلى رأسها تحديد السن، واشترط انعدام علاقة شغلية مع القطاع الخاص.. الأمر الذي لم يلق تجاوبا من لدن الوزير.

1 - الملفات العالقة:

تطرقت النقابة الوطنية للتعليم/CDT، للملفات المطالبة للشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها. وفي هذا الصدد، التزمت الوزارة بتقديم مراسيم الملفات الجاهزة، يوم الاثنين 29 نونبر 2021، من أجل الاطلاع على صيغتها الأخيرة، وابداء الرأي فيها، مع التدقيق في باقي الملفات من أجل الوصول إلى حلول بشأنها.

2 - ملف التعاقد:

تم الاتفاق على عقد اجتماع خاص حول ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، يوم

الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي

المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي

- يطالب الحكومة والوزارة وإداراتها بالتسريع بتلبية مطالب نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم؛

- يطالب بجعل حد لقمع الاحتجاجات وبإطلاق سراح الأساتذة المعتقلين ووقف المتابعات؛

- يدعو نساء ورجال التعليم إلى توحيد النضالات لتحقيق المطالب والدفاع عن الكرامة

تواصل الدولة المغربية نهجها البوليسي القمعي والهجوم على الحريات العامة من خلال قمعها الشرس للحركات الاحتجاجية السلمية التي تخوضها الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها من أجل انتزاع مطالبها العادلة والمشروعة، فإمام استمرار الحكومة ووزارة التربية الوطنية وإداراتها في تماطلها للطغي النهائي لمختلف ملفات نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم والتي تراكت منذ سنوات بسبب غياب الإرادة السياسية والإدارية وبسبب الحوارات المغشوشة والعقيمة وغير المنتجة والتسويقية...

بالإضافة إلى الملف الجديد ليوم 19 نونبر 2021 والذي أعلنت فيه الوزارة بشكل انفرادي ومفاجئ وصادم، شروط اجتياز مباراة السبت 11 دجنبر 2021 لولوج الوظيفة التعليمية، والتي حددت فيها شرط 30 سنة فما تحت والانتقاء الأولي بناء على نتيجة البكالوريا والإجازة وحرمان العاملين بالتعليم الخصوصي..، وأمام تعنت الحكومة والوزارة في مراجعة مقاييس المباراة فإننا نجدد شجبنا لهاته القرارات الإقصائية ونحملها كامل المسؤولية فيما يقع ببلادنا.

وبالإضافة إلى التماطل والتراجع في إيجاد الحلول حتى للملفات المتوافق حولها مع الحكومة والوزارة السابقة وإداراتها، وغياب إجابات واضحة للإشكالات والقضايا المطروحة من طرف النقابات التعليمية، الشيء الذي أدى إلى تأجيل حتى جلسة حوار النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية مع بنموسى شكيب وزير التربية والتعليم الأولي والرياضة، التي كانت مقررة أمس الثلاثاء 7 دجنبر، إلى الأسبوع المقبل يوم الثلاثاء 14 دجنبر 2021.

أمام هذا الوضع فإن الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي ومعها كل الفئات التعليمية المناضلة لا تجد بدا لتجديد إثارة انتباه الحكومة والوزارة وإداراتها إلى مشاكل أصبحت معروفة بسبب كثرة وتكرار الكلام عنها داخل القطاع وخارجه، وكان من المفروض على الحكومة والوزارة وإداراتها أن تقوم بحلها في اجتماع واحد مع النقابات التعليمية.

وفي إطار إثارة الانتباه هاته خاضت عدد من الفئات احتجاجات مختلفة، ومن بينها موظفي وزارة التربية حاملي الشهادات، من أجل مطلب التسوية العادلة والشاملة للترقية وتغيير الإطار بالشهادة، حيث كانوا أمس الثلاثاء 7 دجنبر في شكل احتجاجي أمام وزارة التربية بالرياض، إلا أن التدخل القمعي حال دون تنفيذ الأساتذة حاملي الشهادات لمسيرة من مقر الوزارة في اتجاه مبنى البرلمان، حيث عمدت القوات القمعية إلى التدخل وقمع الشكل الاحتجاجي ومطاردة الأساتذة، مما خلف إصابات العديد من الأساتذة واعتقال الأساتذة قادة محمد (مديرية الحاجب) والعوني خالد (مديرية تاويريرت) لا زالا رهن الاعتقال إلى حد اليوم، وسيتم تقديمهما يوم غد الخميس 8 دجنبر 2021 أمام الوكيل بالإنعقاد الابتدائية بالرياض.

وعليه، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، إذ يعتبر استمرار الحكومة والوزارة وإداراتها في أسلوب الماطلة والتسويق وإفراغ الحوار القطاعي من جدواه هو تلمص من التزاماتها وتأكيد عن عجزها الطغي النهائي للملفات المطروحة، فإنه:

1 - يدين بشدة التدخلات القمعية ضد نساء ورجال التعليم، ويتضامن مع كل ضحايا القمع الهتمي، ويطالب بإطلاق سراح الأساتذة المعتقلين وتوقيف كل المتابعات الانتقامية والمحاکمات الصورية ضدهم وضد من سبقهم من محتجين من نساء ورجال التعليم وغيرهم؛

2 - يتضامن مع كل الفئات التعليمية التي تحتج من أجل مطالبها العادلة، ويطالب الحكومة والوزارة وإداراتها بالتعجيل بإيجاد الحلول والطغي النهائي لكل الملفات المطالبة والتفرغ للارتقاء بتعليم عمومي مجاني جيد لجميع بنات وأبناء شعبنا من الأولي إلى العالي؛

3 - يؤكد من جديد أن الحوار بشكله القائم لا يجيب على مطالب الشغيلة التعليمية، ويحمل الحكومة والوزارة استمرارهما في الهجوم على المكتسبات وتضليلها الرأي العام، ويجدد مطلبه في حوار مسؤول يجيب على انتظارات نساء ورجال التعليم بمختلف مواقعهم المهنية؛

4 - يجدد الدعوة إلى الانخراط في الوقفات الاحتجاجات الوحدوية للجبهة الاجتماعية المغربية تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان الجمعة 10 دجنبر 2021 بمختلف المناطق ضد الغلاء والإجهاد على الحقوق والحريات والفرق العمومي؛

5 - يدعو نساء ورجال التعليم بجميع فئاتهم إلى التضامن ورص الصفوف وتوحيد النضالات باعتبارها المدخل الحقيقي لانتزاع الحقوق وتحقيق كل الملفات المطالبة العالقة والدفاع عن كرامة الأستاذ والأستاذة..

الشباب المغربي دعامة أساسية ضد الاستبداد

الحسين لهنائي

المافيا المخزنية على ثرواته ودفعها لأعداد كبيرة من الشباب المتوفر على الشواهد العليا إلى الهجرة، سواء بشكل قانوني أو عبر الهروب في قوارب الموت. إن الأعداد الهائلة من الطلبة المتفوقين والأطر الشابة الحاصلة على دبلومات علمية في مختلف التخصصات الحديثة، ما أحوج الوطن إليها تغادر سنويا إلى البلدان الأوروبية والأمريكية هروبا من جحيم سياسات النظام، الذي تتولى الإمبريالية الفرنسية، في الدرجة الأولى، حمايته، ثم الإمبريالية الأمريكية، لتضاف إليهم، مؤخرا، حماية الكيان الصهيوني الذي بات يتغلغل في مفاصل المجتمع، بالرغم من الرفض الشعبي العارم لهذا التغلغل السرطاني.

لقد هب الشباب في 23 مارس 1965، للتصدي لقرار النظام القاضي بإقصاء أعداد كبيرة من الشباب من حقهم في التعليم، وكانت الانتفاضة الشعبية المجيدة في الدار البيضاء التي ذهب ضحيتها المئات من الشهداء والشهداء تحت القصف الهمجى للنظام. كما توالى الانتفاضات في مختلف المناطق فاس، مراكش، الناظور، الحسيمة، جرادة وغيرها، كل هذه الانتفاضات كان الشباب مضجرياها وكان هدفها المركزي تحرير شعبنا من براثن الفساد والاستبداد والتبعية.

إن استهداف قطاع التعليم عبر ترسانة جهنمية من القرارات وما يسمى بالإصلاح الذي هو مسلسل تخريبي، هو استهداف لمستقبل الشباب وهو في نهاية المطاف محاولات إخضاعه وتركيعه بواسطة البطالة والتفجير والتجوع، وجعله يبتعد عن القضايا المعسيرة للشعب المغربي. وهذه هي السياسة الغبية للنظام وحماته لأن الشباب يشكل القوة الثورية التي لن تقبل أن تكتفي بفتات النظام على حساب مصلحة الشعب لأنها جزء أساسي منه. يمكن للنظام أن يستميل بعض الشابات وبعض الشباب لإعطائهم بعض المهام التي تخدم مصالح التكتل الطبقي السائد، لكنه يعجز، بطبيعته عن تلبية مطالب كافة الشباب، لذلك يعتمد أسلوبه المعتاد المبني على القمع والترهيب والمحاولات اللياسية لزرع التفرقة بين جماهير الشباب ودفعه إلى الدفاع عن المطالب الفئوية الضيقة. لذلك هذا الوعي المتنامي لشبابنا هو الضمانة الرئيسية بأن شعبنا سينتصر على الاستبداد مهما طال الزمن وهي مسألة وقت فقط. إن استرجاع الحركة الطلابية لزعيمها التاريخي عبر التنسيق بين الفصائل المناضلة، في أفق توحيد نضالاتها، يشكل بادرة أمل ينتظرها شعبنا منذ عقود، كما أن استرجاع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين لقوتها وبناء هيكلها في مختلف المدن والقرى، تشكل بدورها منارة للنضال الشعبي، نظرا لتاريخها الحافل بالمواجهة مع نظام العتالة والموت البطيء. أما تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، فيرجع لها الفضل في كشف السياسة المستهدفة لاجتثاث المدرسة العمومية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، وفي نفس الوقت تواطؤ النقابات التعليمية ومباركتها لهذه الخطة. فالشعب المغربي مدين لهذه التنسيقية التي باتت تشكل المربع الأخير للدفاع عن المدرسة العمومية والدفاع عن حق بنات وأبناء الشعب المغربي في الحق في التعليم.

والمحسوبية، وهذه الأساليب مرفوضة من طرف الشباب المتعلم. هذا المشهد العام لهذه التنظيمات، يتقاطع مع سياسات النظام، المستمدة من توجيهات الدوائر المالية الإمبريالية.



إن هذه المبادرة النضالية الوحدوية تبرهن، مرة أخرى، على أن الشابات والشباب هم أمل ومستقبل الوطن، فهذه الفئة الهامة تشكل الشرارة التي ستثير الطريق نحو تحرر شعبنا من الاستبداد والتبعية للإمبريالية والصهيونية والرجعية، وستساهم في بناء أسس نظام ديمقراطي من الشعب وإلى الشعب، نظام يتسع لكافة بناته وأبنائه ليتمتعوا بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فالمغرب يتوفر على ثروات هامة، ثروات فلاحية وبحرية ومعدينية، من شأنها أن تضمن العيش لكافة المغريبات والمغاربة في مستوى حياة كريمة تليق بهم كشعب له من الكفاءات الشبابية ما يكفي ليرتقي إلى مستوى الشعوب الراقية، لولا استحواذ

توفر على إحدى الركيزتين الأساسيتين الضروريتين للتغيير الثوري، ألا وهما وحدة النضال الشبيبي ووحدة النضال العمالي. هاتين الركيزتين هما اللتين ستمكنان شعبنا من التحرر والانعتاق من وطأة النظام الاستبدادي، الجاثم على صدره منذ عشرات العقود.

لقد كثر الحديث خلال العقد الأخير، وبالأخص منذ خفوت حركة عشرين فبراير، عن عدم اهتمام الشباب بالسياسة والقضايا التي تهم مصير الشعب الذي يشكل الجزء الرئيسي منه، بالإضافة إلى رفضه لكل أساليب التنظيم وتركيزه على التعاطي السهل مع ملذات الحياة التي أفسدها النظام من خلال البرامج والمقررات المدرسية، من جهة، ومن جهة ثانية من خلال إشاعة ثقافة التفاهة والأنانية المفرطة التي تبثها بشكل مستمر وسائل الإعلام المدعومة من طرف الإمبريالية العالمية، هذه الثقافة التي تبخس كل قيم التضامن والتآزر وتركز على أهمية انتهاز الفرص والصراع من أجل الفوز والتميز على الغير. ويهدف النظام من خلال هذه السياسة الجهنمية إلى بث جو من الإحباط العام وتثبيت روح الاستسلام وتقبل الواقع المأزوم داخل الأوساط الشبابية، ويواكب هذا المخطط باللجوء إلى استعمال أساليب القمع والاعتقالات للشباب المناضل، الرافض لهذا الواقع والمطالب بحقوقه المشروعة في التعليم والتوظيف. وما كان للنظام أن يصل إلى هذا المستوى من قهر أجيال من الشباب، لولا تواطؤ جل التنظيمات السياسية والنقابية والجمعية التي تعتبر الشباب فئة لا تزال في حاجة إلى المزيد من النضج لتنخرط في تنظيماتهم، وإحالة أن الغالبية العظمى من هذه التنظيمات تعرف، بشكل عام تسيير بيروقراطي يطغى عليه منطق الولاءات والزبونية

بتوحيد نضال شابات وشباب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وشابات وشباب الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين وشباب التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، يكون الشعب المغربي قد توفر على إحدى الركيزتين الأساسيتين الضروريتين للتغيير الثوري، ألا وهما وحدة النضال الشبيبي ووحدة النضال العمالي. هاتين الركيزتين هما اللتين ستمكنان شعبنا من التحرر والانعتاق من وطأة النظام الاستبدادي، الجاثم على صدره منذ عشرات العقود.

التخمية المستدامة أم استدامة استغلال الإنسان وتدمير الطبيعة

وبتعميم مضلل، إلا أن الدراسات العلمية الرصينة تعتبر عموماً أن لا تخمية ولا تخمية مستدامة دون ديمقراطية حقيقية ولا ديمقراطية حقيقية في ظل التبعية للمراكز الامبريالية التي تمنع الدول والمجتمعات التابعة من استغلال مواردها بالشكل الأمثل، كما تمنع اعتماد تلك الدول على قدراتها الذاتية، وذلك من خلال إما الاختلال المباشر أو عبر عملائها المحليين من الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة والفاشلة التي تنهب نصيبها من الخيرات، وتقمع شعوبها التواقعة إلى التحرر والانعقاد والديمقراطية المطالبة بتقرير مصيرها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

في سياق الخطاب حول "النموذج التخوي الجديد" و"الدولة الاجتماعية" وما إلى ذلك من شعارات ترفعها الدولة المخزنية، يتناول ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي إشكالية التبعية والتخمية استكمالاً لنقاشات في ملفات سابقة حول الموضوع، وهذه المرة من زاوية "التبعية في ظل الخطاب حول التخمية المستدامة".

نشأ الاهتمام بالتخمية المستدامة والتي عُرفت بكونها "تخمية تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات جيل المستقبل" أساساً منذ سنة 1972، حيث قام المؤتمر البيئي للأمم المتحدة على مجموعة من المبادئ سماها "المساعدة على الإدارة السليمة للبيئة". وقد وضع بيان هذا المؤتمر مجموعة من القضايا البيئية في جدول الأعمال الدولي. ووفق تقرير التخمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتخمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التخمية حول الناس وليس الناس حول التخمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة". ويعتبر البعض التخمية المستدامة بمثابة ضابط للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولة النيوليبرالية في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعية على نحو بدأ يهدد حياة الإنسان والطبيعة على حد سواء.

ورغم التباين في الرؤى للتخمية والتخمية المستدامة وترويج الكثير من الخطابات الليبرالية حول التخمية المستدامة، خطابات تلقي بالمسؤولية، في ما آلت إليه الأوضاع البيئية والاجتماعية من ترد، على الإنسان بشكل عام دون تحديد

التبعية ووهم التنمية المستدامة

حسن محفوظ

ثقافية وتكنولوجية:

- مجال محفز للاستثمار.

- **التبعية التجارية:** تتميز بلدان المحيط بتصدير مجموعة صغيرة من المنتجات، يتم توجيه معظمها نحو دول المركز، في إطار تجارة غير متكافئة وفي ظل تدهور شروط التبادل التجاري والذي يمكن تفسيره من خلال:

- انخفاض أسعار صادرات دول المحيط نتيجة طبيعة المنتجات، كالمواد الأولية الخام أو المنتجات الأقل قيمة في الأسواق من جهة، وبسبب السيطرة المحكمة على الأسواق العالمية من طرف دول المركز التي تفرض الأسعار والكميات التي تريدها من جهة ثانية.

- ارتفاع أسعار منتجات دول المركز بسبب موازين القوى التفاوضية وطبيعة السلع المتطورة التي يتم إنتاجها في ظل "التقسيم الدولي للعمل".

- **التبعية المالية:** تلجأ بلدان المحيط إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز المزمن في الميزان التجاري، وللمطالبة بإعادة جدولة الديون والمطالبة بالمزيد منها لسداد الديون التي تثقل نفقات ميزانيات دول المحيط وتكبح كل محاولات التنمية. إن ما يسمى بـ «ضبط التوازنات الماكرواقتصادية» من خلال بروتوكول واشنطن أو برنامج التقويم الهيكلي الذي أوصى بمجموعة من التدابير النيوليبرالية، في إطار التفاوض على إعادة جدولة المديونية، من قبل المؤسسات المالية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة، يجسد بالملاموس تبعية دول المحيط على مستوى السياسات العمومية التي يتم إعدادها في دول المركز تلبية لحاجيات ومستلزمات تراكم الرأسمال.

- **التبعية النقدية:** التي تتجسد أساساً في اعتماد سياسات الأسعار تماشياً مع توصيات صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى تبني نظام سعر صرف يعق من هشاشة قيمة عملة بلدان المحيط أمام التقلبات في قيمة العملات الدولية.

- **التبعية الغذائية:** نتيجة حتمية لتفضيل الزراعات التصديرية على حساب الزراعات الغذائية من أجل تسديد الديون الخارجية. المفارقة بين ما سمي بالبلدان الفلاحية، في إطار التقسيم الدولي للعمل، وعدم قدرة هذه البلدان على تلبية الحاجيات الأساسية لغذاء الساكنة، يؤكد ظاهرة التبعية الغذائية أو سلاح الجوع

بتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية نحو التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، تحولت هذه الأخيرة إلى بلدان المحيط، لأن علاقات الإنتاج الرأسمالية لم يتم فرزها من خلال سيروية تاريخية ذاتية، وإنما عبر فرضها قسراً من الخارج عبر الاستعمار القديم والجديد من جهة، ولأن هذه الاقتصادات موجهة وفقاً للسوق الرأسمالية العالمية والتقسيم الدولي للعمل من ناحية أخرى.

إنها نفس العملية التاريخية لتراكم رأس المال والتوسع الرأسمالي التي أفرزت "التنمية" من ناحية و"تخلف" من ناحية أخرى، وفي إنتاج نظام عالمي تهيمن فيه بلدان المركز على بلدان المحيط.

التبعية كسيروية تراكمية ومتعددة الأشكال

إن الاستغلال الواسع النطاق لبلدان المحيط من قبل دول المركز، يعتبر سيروية متعددة الجوانب ساهمت في التدمير المنهج للبنيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، مقابل وضع بنيات إنتاجية في بلدان المحيط تلبى حاجيات تراكم الرأسمال الدولي المتجسد أساساً في إنتاج فائض اقتصادي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

تتميز البنيات الاقتصادية لبلدان المحيط ب تفكك وغياب التماسك بين القطاعات الاقتصادية محلياً، وارتباطها بقوة وبشكل منفصل مع السوق العالمية الرأسمالية. كما أن العلاقات الاقتصادية تتسم بهيمنة المركز على المحيط بالتوجيه والإملاء المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، وبلاستغلال المكثف لجميع الثروات الطبيعية والبشرية، خدمة لمصالح الرأسمال الدولي.

تعتبر التبعية، حسب دوس سانتوس، عن وضعية انصياع اقتصاد مجموعة من البلدان بتطور وتوسع اقتصاد بلدان أخرى. مما يعني حرمان دول المحيط من أي تحكم في مستقبلها الاقتصادي، نظراً لتنفيذه لقرارات تمت صياغتها من طرف الدوائر المالية الأمبريالية.

كما أن التبعية لا تحيل على وضعية قارة، بل هي عملية تراكمية، حيث أن دول المحيط تتميز بتبعية متعددة الأشكال: تجارية، مالية، نقدية، غذائية،

إن تناول مفهوم التبعية يستدعي الحديث عن الشروط المرتبطة بال "تخلف"، كسيروية متعددة الأبعاد وكعملية اجتماعية. تاريخية نشأت نتيجة للتأثير العنيف للرأسمالية الحديثة على التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، التي لم تكن تتوفر على بنيات اقتصادية مماثلة للتشكيلات الاجتماعية الأوروبية عند ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي.

مما يعني أن الحديث عن التبعية كتمظهر من تمظهرات "تخلف"، لا يستقيم خارج أسباب هذه الصدمة التي أحدثت تدميراً للبنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المعنية.

التبعية كنتيجة حتمية للنفي الخارجي للتناقضات الداخلية لتراكم رأس المال

يشكل الاستعمار القديم والجديد أحد العوامل الرئيسية في تعطيل السيرويات الاقتصادية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية، من خلال محاولاته المتعددة للنفي الخارجي للتناقضات الداخلية لتراكم رأس المال العالمي في مرحلته الاحتكارية.

هذا الأخير أو ما يصطلح عليه بالإمبريالية، حسب لينين، يتميز بما يلي:

- الظهور القوي للاحتكارات، نتيجة تركز الإنتاج بدرجة كبيرة.

- احتكار أهم مصادر المواد الخام من طرف الكارتيلات.

- بروز الرأسمال المالي نتيجة الاندماج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي، وظهور الطغمة المالية.

- تصدير الرساميل، إلى جانب تصدير السلع، كآلية لاحتكار الأسواق وحياسة المستعمرات.

- احتدام الصراع من أجل اقتسام العالم وإعادة اقتسامه.

مما يعني أن الإمبريالية في موجهتها للإتجاه التنازلي لمعدل الربح، حددت وظيفة رباعية لبلدان المحيط، في إطار سعيها لتحويل فائض القيمة:

- أسواق لسلع دول المركز؛

- مصادر المواد الخام؛

- موقع احتياطي لليد العاملة رخيصة؛

تمة مقال التبعية ووهم التنمية المستدامة

والبلدان النامية؛

- توافق بين احتياجات البشر والحفاظ على النظم البيئية.

هذه التصورات والتقنيات التي تهدف إلى التوفيق بين هدف النمو الاقتصادي واحترام البيئة بخلفيات تروم الاستمرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في إطار اقتصاد السوق، تطرح عدة تساؤلات حول مزاعم التقرير وما سيتلوّه من قرارات واستراتيجيات ذات

أو الابتزاز الغذائي، حسب صوفي بسيس، لتوصيف هذا الوضع الذي تتمتع فيه الدول المتقدمة بالسلطة على مستوى احتياطات المواد الغذائية وعلى مستوى التحكم في إمداد الأسواق العالمية بمنتجاتها.

- التبعية التكنولوجية: مع اختفاء أسطورة « التصنيع مرادف للتنمية »، بعد إخفاق تجارب مجموعة من البلدان في تحقيق التنمية (الأرجنتين، البرازيل، جنوب شرق آسيا، الجزائر)، تأكد باللموس بأن المشكل المركزي



الصلة، بخصوص « البديل التنموي الجديد »، وحول طبيعة الدعم الإيديولوجي للنمو الاقتصادي القائم على الاقتصاد الليبرالي الجديد.

تتضمن « التنمية المستدامة » تصورا لبناء اقتصاد يأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، في إطار اقتصاد السوق وخدمة مصالح الرأسمال المرتبطة بالرفع من المردودية الإنتاجية والأرباح. فالمؤسسات والمنظمات العالمية، الراعية لمصالح النظام الرأسمالي العالمي، تحاول إيجاد حلول لتجاوز أزمة النظام الرأسمالي وللمحد من

لبلدان المحيط يكمن في التمكن التكنولوجي المحتكر من لدن بلدان المركز، والذي يمنحها تفوقا نسبيا في مجال التصنيع، وبالتالي تمكّنها من إعادة صياغة جديدة للتقسيم الدولي للعمل والهيمنة على مسار وأهداف مراكز البحث العلمي.

- **التبعية الثقافية:** التي تتجلى في استيلاء مجتمعات المحيط، عبر استبطان ثقافة المجتمع الاستهلاكي وقيم النظام الرأسمالي المتبنية للبراجماتية والفردانية والجشع الاقتصادي. التبعية الثقافية، تعتمد كذلك على تهمين النماذج المستوردة والجاهزة المتمثلة في ثقافة النموذج الوحيد على حساب التنوع الثقافي، الذي يدمج كل المكونات الإيجابية لدى مختلف الحضارات الانسانية.

" التنمية المستدامة" كمخرج لشرعة استمرار تراكم الرأسمال

- تقرير "مستقبلنا المشترك" أو ما يعرف باسم "تقرير برونندتلاند" Brundtland لسنة 1987، المقترح لمفهوم "التنمية المستدامة"، والذي سيتم إضفاء الطابع الرسمي عليه سنة 1992، بقمة الأرض الأولى في ريو، مع ما رافقه من تدابير وآليات عمل، أبرزها أجندة 21 وأهداف "التنمية المستدامة"، يطرح تصورا يحاول التوفيق بين ثلاثة مستويات وتناقضات أساسية.

- توافق بين مصالح الأجيال الحالية ومصالح الأجيال القادمة.

- توافق بين الشمال والجنوب أو بين البلدان الصناعية

تناقضاته المرتبطة بتجاوز أزمة تراكم الرأسمال، عبر فتح أسواق وقطاعات جديدة فيما بات يعرف بالاقتصاد الأخضر والاستثمار في التكنولوجية النظيفة، للحفاظ على نفس مستويات معدلات الربح.

وفي نفس السياق، تنشر "التنمية المستدامة" وهم التطور الاقتصادي المقرون بالحفاظ على البيئة، باقتراح ما أصبح يعرف، في الخطاب الليبرالي، بـ "المسؤولية المجتمعية للشركات RSE" التي توصي المقاولات بدمج البعد البيئي في الإستراتيجيات التصنيعية والتسويقية، بهدف المزيد من الاستثمارات الموسومة بالاستغلال المكثف لقوة العمل، والمقنعة في نفس الوقت للمستهلكين في إطار تعزيز أركان المجتمع الاستهلاكي. ما يعني أننا أمام استراتيجية واضحة المعالم لإضفاء الشرعية على نظام اقتصادي يتميز بطبيعته الاستغلالية وتناقضاته الداخلية، التي تستدعي، مقاومة النقد الخارجي لآليات اشتغاله وأهدافه، والبحث المستمر على تفسيرات وتبريرات تشرعن وجوده.

إن "التنمية المستدامة"، كامتداد للمحاولات النظرية، مثل النظرية الكينزية، والمؤسسية التي لم تسع بتاتا لنقد آليات اقتصاد السوق وبنياته الفارقة في استغلال قوة العمل والثروات الطبيعية والمدمرة للبيئة، يمكن اعتبارها وصفاً ضمن تصورات عديدة تستهدف البحث المتواصل على تجديد آليات اشتغال النظام الرأسمالي وتدبير تناقضاته وأزماته.

في بعض عناصر التنمية الممركزة حول الذات كجواب استراتيجي لبلدان المحيط.

إن الجواب الاستراتيجي لحل معضلة "التخلف" يكمن في تبني تنمية ممركة حول الذات، تروم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار سيرورة تراكمية، يتداخل فيها ما هو كمي ونوعي، وتهم مختلف الجوانب على المدى البعيد.

ويمكن بشكل مختصر جرد بعض العناصر المكونة لاستراتيجية التنمية الممركزة حول الذات كما يلي :

- الاعتماد على الموارد المحلية لبلدان المحيط.
- التركيز على الزراعات المعيشية التي تلبي الحاجيات المحلية لمواجهة التبعية الغذائية، والقطع مع الزراعات التصديرية التي تستنزف الموارد الطبيعية، والتي يتم تسويقها بأثمان محددة سلفا من طرف بلدان المركز.
- وضع آليات استثمارية ذات التأثير المباشر على الأنشطة المحلية بهدف تحقيق التمهصل المطلوب بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- إعطاء الأولوية للصناعات المرتبطة بإنتاج وسائل الإنتاج، والصناعات التي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان.

- الاستثمار في مجال البحث العلمي لبناء اقتصاد مستقل يقطع مع التبعية التكنولوجية.

- القمع مع العلاقات التجارية غير المتكافئة؛

- إيلاء أهمية قصوى للتعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المحيط.

- المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد يؤسس لعلاقات دولية جديدة قوامها المساواة في العلاقات الدولية، والقطع مع « التقسيم الدولي للعمل » وهيمنة دول المركز.



إن "التنمية المستدامة"، كامتداد للمحاولات النظرية، مثل النظرية الكينزية، والمؤسسية التي لم تسع بتاتا لنقد آليات اقتصاد السوق وبنياته الفارقة في استغلال قوة العمل والثروات الطبيعية والمدمرة للبيئة، يمكن اعتبارها وصفاً ضمن تصورات عديدة تستهدف البحث المتواصل على تجديد آليات اشتغال النظام الرأسمالي وتدبير تناقضاته وأزماته.

التنمية المستدامة واستدامة استغلال الإنسان وتدمير الطبيعة

محمد هاشم

تداوله والذي يبقى للاستهلاك فقط. ومن المعلوم أنه منذ أن تحكمت الرأسمالية في مصير المجتمعات وتولت هيمنتها عبر الشركات المتعددة الاستيطان والاضطرابات والتغيرات المناخية تتزايد حيث أصبح تراكم الأرباح على حساب الطبيعة والبيئة والإنسان هي الأولوية.

ولا يسعني في هذا المقال إلا أن أشير إلى أن الدولة المغربية اعتمدت إستراتيجية للتنمية المستدامة باعتبارها أداة لاقتصاد أخضر وشامل في أفق 2030 ومشروع مجتمعي



وكنموذج تنموي جديد ومتجدد. وفي أفق العودة بالتفصيل لمناقشة مضمون هذه الاستراتيجية والإطلاع على وثائقها الكاملة التي تم اعتمادها في مجلس الوزراء بتاريخ 25/06/2017 يجب الإشارة أن المغرب وفق تقارير الأمم المتحدة يعتبر في حالة إجهاد مائي ب 500 متر مكعب فقط من مياه الشرب للفرد سنوياً أي نصف العتبة التي تعتبر كحد أدنى أي 1000 متر مكعب، مقابل 2500 متر مكعب في عام 1960 أي في 60 سنة خسرتنا 2000 م مكعب ما يعادل 33 م مكعب في السنة وإذا استمر الوضع على هذا الإيقاع فإن أفق 2036 سيسود العطش بالمغرب.

كما يجب الإشارة إلى مؤشر ثاني له طبعاً علاقة بالتنمية المستدامة وهو نضوب الفرشة المائية وخير مثال على ذلك هو الفرشة المائية في منطقة أكادير التي كانت في 2008 بعمق 80 م أصبح عمقها الآن 250 م . نفس الشيء في زاكورا التي تعرف استنزاف الفرشة المائية الأحفورية علماً أن مواردها المائية غير متجددة. ناهيك عن أشجار أركان التي تعرف تدميراً متصاعداً. إن تحقيق التنمية المستدامة رهين بالتوزيع العادل للخيرات ويربط العدالة الاجتماعية بالعدالة المناخية وأن البديل الحقيقي للحفاظ على البيئة وتوفير حاجيات الأجيال القادمة، خاصة بالنسبة لإنتاج الغذاء حيث النظام الغذائي الصناعي والتجاري العالمي يساهم بين 44 و 57 في المائة من بعث غازات الاحتباس الحراري، يكمن في نمط إنتاج الغذاء بالاعتماد على مفهوم السيادة الغذائية الذي يدعو إلى الحفاظ على الطبيعة والاعتناء بالتربة وتبني زراعة إيكولوجية وبدون مواد كيميائية واستهلاك المواد الغذائية المحلية وتشجيع الفلاحة العائلية ومواجهة الاستحواذ على الأراضي من طرف الشركات والملاكين العقاريين مع استرجاع ما تم الاستحواذ عليه للفلاحين الصغار. إن ما يتم الترويج له من طرف أصحاب الفلاحة الصناعية والتصديرية والمستفيدون من هذا الوضع تعتبر حلولاً مغلوطة ويجب التصدي لها.

تستحوذ أربع شركات على 80% من قطاع الكيماويات الزراعية العالمي. كما تشترك ست شركات في قطاع الثروة الحيوانية في الكثير من صناعة التربية والوراثة، وعشر شركات متعددة الاستيطان تمتلك بالكامل تقريباً صناعة الأغذية والمشروبات العالمية المصنعة، وثمانى شركات متعددة الجنسيات تسيطر على منافذ البيع بالتجزئة.

هذه السيطرة من طرف الشركات المتعددة الاستيطان على قطاع الأغذية الزراعية وقطاع الطاقة، المسؤول الأساسي

على التلوث وانبعاث غازات الاحتباس الحراري، تكشف عن خرافة الاستدامة والحفاظ على البيئة لتلبية حاجيات الأجيال وذلك نظراً لما تعيشه الشعوب من مآسي الفيضانات والجفاف والحرائق والجوع وانتشار الأوبئة. إن هذه الشركات لا يهمها احتراق كوكب الأرض وفناءه بقدر ما يهمها ما تراكمه من ثروات. وفي هذا الإطار أوضحت منظمة أكسفام في أحدث تقرير لها أن عودة أغنى 1000 شخص في العالم إلى مستوى ثروتهم قبل انتشار وباء كورونا كانت في غضون 9 أشهر فقط بينما سيستغرق أفقر الناس أكثر من 10 سنوات للتعافي من الآثار الاقتصادية للوباء. وهناك من الأثرياء من ضاعف ثروته في عز الوباء. كما أنه بالرغم من سيطرة الصناعات الغذائية على النظام العالمي فإن الجوع يستمر في الازدياد حيث يواجه ملايين الأشخاص الجوع الحاد والفقر الغذائي.

أين إذن التنمية المستدامة التي يتم الترويج لها وكيف يمكن أن نفسر امتلاك "كمشة" من أثرياء العالم ثروة تزيد على 60 في المائة من سكان الكوكب في الوقت الذي يعيش فيه الملايين من البشر الفقر المدقع.

إن شجع الرأسمالية وتوحشها لن يتوقف عن المزيد من تدمير البيئة والتسبب في التلوث والتغيرات المناخية والحكم على الأجيال القادمة بالمجاعة وفي هذا الإطار أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مؤخراً أن التغيرات المناخية ستزيد خطر المجاعة في العالم بنسبة تصل إلى 20 بالمائة بحلول عام 2050 . ويكفي أن نطلع على نتائج قمة المناخ، COP26 التي يسيطر على إعدادها وتنظيمها كبار الشركات والحكومات الرأسمالية، لتتأكد من أن هذه الشركات وحكوماتها مصرة على الاستمرار في التنقيب على النفط والغاز والفحم وعلى فرض النظام الغذائي الصناعي مما يعني زيادة حرارة الأرض وما سيتربط عن ذلك من خراب الشعوب.

هكذا سنتأكد أن النظام الرأسمالي، بخياراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وطرق إنتاجه وتسويقه واستهلاكه، لا علاقة له بالتنمية المستدامة حسب التعريف الذي يتم

بدأ الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة، الذي يدعو المجتمعات البشرية لضمان عيشها وتوفير حاجياتها دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، على المستوى الدولي لأول مرة في تقارير مؤتمر الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. ومن المعلوم أن أسباب ظهور فكرة هذا المفهوم مرتبط بالتأثيرات التخريبية الكبيرة للنظام الرأسمالي الصناعي والاقتصادي على البيئة وعلى التوازن الاجتماعي وبالأزمات العديدة والمتتالية التي تلازمه وذلك ابتداء من أزمة البنوك الأمريكية سنة 1907 مروراً بالأزمة المالية في الثلاثينات والحركات الاجتماعية وصدمات النفط وديون الدول التابعة وأزمات البيئة التي كانت نتيجة عدة كوارث تسببت في الاحتباس الحراري، تلوث الهواء، وحب طبقة الأوزون، الفيضانات، الحرائق، الجفاف، تدمير التنوع البيولوجي....

نظراً لهذه الأزمات التي، إن استمرت، ستؤدي إلى احتراق كوكب الأرض والحكم على الأجيال القادمة بالفناء وتحت الغضب المتزايد للشعوب ولنضال حركاتها الاجتماعية المطالبة بالعدالة الاجتماعية والعدالة المناخية سارع المجتمع الدولي تحت إشراف الرأسمالية العالمية لإبراز مفهوم التنمية المستدامة وحاول تقديم هذا المفهوم كحل سحري لأزمات النظام الرأسمالي والتغول الامبريالي.

هكذا صوتت الأمم المتحدة على قرار تشكيل لجنة للعمل على هذه القضية والتي نشرت تقرير Brundtland بعنوان Notre Avenir à Tous (مستقبلنا المشترك). هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام مصطلح التنمية المستدامة رسمياً من قبل مؤسسة دولية. وإعطاءه التعريف التالي: "التنمية المستدامة هي شكل من أشكال التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". هناك مفهومان متماثلان في هذه الفكرة، مفهوم "الاحتياجات"، وبشكل أكثر تحديداً الاحتياجات الأساسية للأشخاص الأكثر حرماناً، والذين يجب منحهم الأولوية القصوى، وفكرة "القيود التي تفرضها حالة تقنياتنا ويفرض تنظيمنا الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية". ومن الملاحظ أن هذا التعريف يسعى أن يجمع بين الذنب والخروج باعتقاده أن فكرة التنمية المستدامة ستوفق بين اقتصاد السوق واحترام الطبيعة وحقوق الإنسان.

إن هذا الاعتقاد ومعه مفهوم التنمية المستدامة لم تصمد أمام وحشية الاستغلال الرأسمالي للطبيعة والإنسان وتصاعد شهيته لتراكم الأرباح على حساب حياة الإنسان والبيئة. وفي الوقت الذي لا يتوقف المدافعون على هذا الاستغلال في تنظيم المؤتمرات الدولية والقارية للكلام عن مزايا التنمية المستدامة وضرورة الحفاظ على البيئة تستمر الشركات المتعددة الاستيطان في الاستحواذ عن الموارد الطبيعية واستغلال الطبقة العاملة وتلويث البيئة عبر استخراج الوقود الأحفوري والفحم وعبر الزراعات الصناعية والتجارية التي تسبب في الجفاف وفي اقتلاع مساحات شاسعة من الغابات.

حالياً تسيطر "كمشة" من الشركات المتعددة الاستيطان على قطاع الأغذية الزراعية؛ (البذور، والكيماويات الزراعية، والأسمدة، وصناعة الوراثة، والأغذية والمشروبات، وتجارة التجزئة للمنتجات الغذائية). وفي هذا الإطار تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أربع شركات فقط تتحكم في 60% من المبيعات العالمية للبذور الحاصلة على براءة اختراع كما تشير بأنه بعد 20 عاماً من دخول منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ

الاناركسية الشيوعية أو الفكر الهامشي المفلس

الحبيب التيتي

ومصاريف زائدة. إن معالجة القضية من هذه الزاوية يسهل الوصول إلى القناعة بأن طريقة حلها غير ممكنة إلا في ظل القضاء على المجتمع الطبقي وبناء مجتمع اشتراكي مكانه.

- عندما يتكلم الكاتب عن الاناركسية الشيوعية فهو في الحقيقة يتكلم عن شيوعية لا علاقة لها بالفهم أو الرؤية الماركسية. إن مفهومه عن الشيوعية ساذج وثيق الصلة بالشيوعية الطوباوية ولا علاقة له بالمنظور الماركسي الذي يميز بين مراحل بناء الشيوعية التي تبدأ بالمرحلة الدنيا وهي المجتمع الاشتراكي وفيه تنضج الشروط الموضوعية والذاتية للانتقال إلى مرحلة أعلى أي الشيوعية التي تنمحي فيها الطبقات الاجتماعية وبزوالها تزول الحاجة إلى الدولة. هنا فقط تتحقق أمانى وأحلام الاناركسية وليس قبلها. الكاتب في مختلف فقرات مقالاته يخلط بين كل هذه المراحل، بل لا يقيم لها وزناً ولا حتى أنه يدركها؛ "إن الشيوعية كانت ومازالت ولا تزال إمكانية كامنة في الواقع، تعوقها فقط مصالح وقوى اجتماعية معادية، ويعوقها الوعي الاجتماعي الذي لا يتصورها".

- نظرية الثورة الاناركسية تبدأ بالقضاء على الملكية الخاصة وهي قصة قديمة من الصراع الذي خاضه ماركس/انجلس مع الاناركيين وعلى رأسهم باكونين؛ "يفسر بيتر كروبوتكين، أحد أهم المفكرين الاناركيين، فشل كل الثورات في العصر الحديث، بأنها ركزت على تحقيق كل ما بعد الطعام والسكن والملابس من احتياجات إنسانية ملحة، وأهملت توفيرها للناس، فانصرف الجوعى والعرايا والمشردين عن الثورة مرحبين بالثورة المضادة، تاركين الثروة للسياسيين والحالمين الشعبي".

ومن هنا رأى أن توفير الطعام والملابس والمساكن وغيرها من الاحتياجات الضرورية مجاناً للجميع كخطوة افتتاحية ضرورية لنجاح الثورة يأتي بعدها الحديث عن أي شيء آخر، ولذلك يشرح فيه سيناريو الثورة بالاستيلاء على الخبز، بأنها تبدأ بإسقاط حقوق الملكية الخاصة، ومصادرة وسائل الإنتاج والاستهلاك لصالح الشعب بواسطة الشعب، والبدء في توزيع الاحتياجات مجاناً على كل السكان عبر لجان شعبية تطوعية عفوية في كل شارع وحي ومدينة. هذا هو شرط نجاح الثورة الاجتماعية الذي يشرحه الكتاب الصادر قبل الثورة".

• سلطة العمال بين التصور الفوضوي واللينيني:

يعتقد الكاتب أن دعوة الاناركيين "في مارس 1921 بأن يكون الإنتاج والخدمات تحت إدارة النقابات العمالية ومجالس العمال" كانت هي الجواب من أجل تطوير الثورة. وهذه الدعوة هي التي وصفها لينين بلعب الأطفال. وفي الرد على لينين اعتبر "أن لينين نعت الاقتراح في تعبير يليق ببابا الفاتيكان بأنه "انحراف نقابي أناركي واضح وجلي"، وذلك في التقرير الذي قدمه أمام المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي البلشفي لروسيا، وطرح في مقابل هذا نموذج لدولة تتجاوز مهامها السيادية التقليدية إلى إدارة مجمل شؤون المجتمع في الإنتاج والخدمات، مأخوذاً ومنبهراً في ذلك بنموذج إدارة جهاز الدولة الألماني لمرق البريد". هذا الرد فيه الكثير من التلفيق وعدم الموضوعية في نقل موقف لينين.

في مقابل ذلك ولما أراد صاحبنا الاناركي الكلام عن الثورة الاشتراكية ظهرت الرومنسية والأفكار الطفولية مع ما يتخللها من ومضات سمينها بلسعات ذبابة الكوتشي.

المتكلس والعقيم بمنطقتنا.

لهذه الأسباب مجتمعة أعتبر أن فتح نقاش سياسي وفكري حول الأفكار والآراء الاناركسية ضروري ومفيد وذلك على صعيدين هامين:

- عندما ننظر الاناركسية للثورة، فإنها تصدر عن رؤية في عمقها رومنسية لكنها لا تخلو من ومضات جيدة على الحزب الشيوعي أن ينتبه لها وليعاملها كما تعامل افلاطون مع أستاذه سقراط لما اعتبر ذبابة الخيل التي تلسع الحصان وتتركه متاهباً أنها مفيدة في حدود جعل الحصان يقظاً ومنتهباً، لكنها تكون ضارة ومسيئة عندما تريد أن تستوطن الجرح فتدميه.

- وهذه المناقشة هي مفيدة أيضاً للعديد من المناضلين الاناركيين لكي ينتبهوا إلى المنزلقات النظرية التي يسقطون فيها مما يوقعهم في تناقضات حادة قد يتحولون إلى معادين للثورة. إننا نريد لهم حلفاء للثورة وليس أعداء لها.

نعرض هنا أهم أفكار السيد سامح سعيد عبود وهي كما رصدناها:

- فشلت الثورة البلشفية لأنها اتبعت سيناريو واحداً ولم يسمح بتجريب سيناريو آخر وهو السيناريو الاناركي. "إن الثورة كانت متوقعة في أي لحظة قبل أن تحدث، وكثيرون قد كتبوا سيناريوهات لها، لكن التاريخ لم يكتب سوى لسيناريو واحد أن يتحقق، وهو ما كان مقدراً له أن يفشل حسبما كتب الآخرون. نعم سيناريو آخر للثورة كان يمكن أن ينجح إلا أنها ضربات القدر التي لم تمنح الفرصة سوى للبلاشفة".

يعكس كلام السيد سامح سعيد عن الثورة وكأنها فيلم يجري حسب سيناريوهات يضعها المخرج فهما سطحياً للثورة ولا يراها كحرب طبقية تخوضها قوى منظمة أشد تنظيم وتحت قيادات مركزية شديدة التنظيم. ففي مثل هذه الحالة وأمام تقابل هذه القوى تكون الغلبة لمن عنده أجود الأسلحة. وحتى الله يكون مع من عنده أكبر عدد من المدافع كما أجاب نابليون أحد جنوده البسطاء. لذلك يبقى الكلام على سيناريو آخر، كلام غير تاريخي لأنه لا يكفى توفر السيناريو بل ضرورة من ينجزه. فعلى افتراض وجود مثل هذا السيناريو فإنه عند الإنجاز سيكون حسب احتمالين اثنين لا ثالث لهما؛ أولهما أن ينطلق الإنجاز عفويا وتلقائياً من طرف الشعب، وهكذا ستولد الثورة مثل الفطر في الغابة، وثانيهما هو أن يتحول البلاشفة إلى اناركيين فينجزوا السيناريو الاناركي لسواد عينيه.

- الاشتراكية ممكنة لكن فقط في إطار مجتمع الوفرة وهي إمكانية موضوعية وفي هذا الطرح يلتقي الكاتب مع النظرة الكاوتسكية لبناء الاشتراكية "أن الاشتراكية الحقيقية هي إمكانية موضوعية، لا تتحقق إلا على أساس مستوى عال من تطور قوى الإنتاج، وتحقق وفرة كافية لتوزيعها على الناس، وأن أي محاولة لإقامة الاشتراكية على بنية تخلف محاولة خيالية ستنتهي لشكل من المجتمع لا هو اشتراكي أو رأسمالي".

- في المقالة هناك فهم مثالي للتبذير وهدر الإنتاج. واعتبار الحروب والصراعات الاجتماعية كلها مناسبات أو دواعي لهذا التبذير. وكلما ولت الحروب أو الصراعات كلما زال التبذير. لم يستطع الكاتب النظر للمسألة من جانب علاقتها بحقيقة السيطرة الطبقية وما تحتمه من تبذير

ظهرت الاناركسية على هامش الحركة الشيوعية وأحياناً كمنافس لها. فهي خليط من الأفكار السياسية والاقتصادية تدور حول فكرة رئيسية تتمثل في رفض السلطوية في جميع مستوياتها، ولأنها خليط من الأفكار والمعتقدات فيصعب حقيقة خندقتها في هذه المدرسة أو تلك، فهي تتغذى وتآكل من جميع الموائد كما سنرى.

يرجع سبب إثارتني هذا الموضوع إلى اطلاعي في صفحات الحوار المتمدن على مقالة السيد سامح سعيد عبود بعنوان: "سيناريو آخر للثورة البلشفية كان يمكن أن ينجح" بتاريخ 6/12/2017. وبما أننا أيضاً نحیی الذكري المائة للثورة البلشفية فهي مناسبة أن نسمع ونناقش هذه الاناركسية خاصة في توجهها الشيوعي فيما تنتقد به الثورة البلشفية. برزت الأنوية الأولى لهذه الاناركسية الشيوعية في السنوات الأولى من الثورة البلشفية واشتهرت أيام المجاعة والحرب الأهلية بتجربتين الأولى قادها نستور ماخنو والثانية تجربة كرونشتاد.

"كان نستور ماخنو شاب أناركي من أوكرانيا جمع من حوله جيشاً من الفلاحين حارب في البداية ضد الجيش الأبيض ثم حارب الجيش الأحمر بجسارة ونجاح شديدين حتى هزم في النهاية على يد الجيش الأحمر بنهاية الحرب الأهلية.

أما كرونشتاد فكانت قاعدة بحرية على جزيرة تسيطر على كل الطرق البحرية المؤدية إلى بتروجراد، وقد كان لبحاريتها دور قيادي في ثورة 1917 ولكن في مارس عام 1921 شهدت كرونشتاد تمرداً مسلحاً ضد نظام البلاشفة للمطالبة بوقف مصادرة محاصيل القمح وإقصاء الشيوعيين من السوفيئات. وخشي البلاشفة أن يؤدي التمرد إلى اندلاع الحرب الأهلية مرة أخرى بعدما كانت قد خمدت مؤخراً فجاء رد فعلهم قاسياً وزحف الجيش الأحمر، مشياً من فوق البحر المتجمد، ليستولى على الجزيرة في معركة دامية." (1)

ويعتبر أيضاً كوبروكوف أحد مفكري الاناركسية أثناء الثورة البلشفية يستشهد به السيد سامح سعيد. سجل التاريخ على كوبروكوف موقفه المخزي من الحرب العالمية الأولى بوقوفه إلى جانب القيصر ضد ألمانيا في تعارض تام مع البلاشفة الذين عارضوا الحرب.

عندما يدلي السيد سامح سعيد عبود برأيه من الثورة البلشفية في ذكرها المائة فإنه حتماً يستحضر المواجهات الدامية التي كانت للاناركيين مع تلك الثورة.

قد يعترض البعض على إثارة الموضوع من هذه الخلفية لأنه يهم مرحلة بعيدة جداً وتناقضاتها أصبحت من التاريخ، لكننا نرى العكس، لأننا نعتبر أن الفترة الأخيرة عرفت نوعاً من انتعاش الفكر الفوضوي وهناك حاضنة تغذيه بشكل منهجي ومخطط، كما حصلت تطورات ومستجدات سياسية وفكرية وتنظيمية، أفرزتها الأزمة الراهنة للحركة الشيوعية العالمية. إن الآلة الإعلامية الرأسمالية تشتغل بالليل والنهار في بث الصور والفيديوهات عن الحركات الاحتجاجية عبر العالم وعن الانتفاضات العارمة والاعتصامات واحتلال الميادين، مروجاً بذلك لفكرة اللاتنظيم وعضوية الحركات وغياب أو هامشية القوى المنظمة والأحزاب السياسية والنقابات. فكان لثقل الدعاية وحجم صورها التأثير البالغ على العقول وعلى ترسيخ القناعة بأننا في عهد العضوية والفوضى وهو المشروع الذي دعمته الإدارة الأمريكية بكل ما تراه مفيداً لها وأطلقت في مرحلته الأولى ما سمته بالفوضى الخلاقة تلك الفوضى المتحكم فيها من أجل تحريك الوضع

مناسبة ذكرى انطلاقها 54 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المجابهة والتصدي للهزلة الرسمية العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني

يا جماهير شعبنا الفلسطيني.. يا أبناء أمتنا العربية.. يا كل أحرار العالم

نحيي وشعبنا ومعنا كل شرفاء أمتنا وأحرار العالم؛ ذكرى انطلاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تزامنا مع ذكرى الانتفاضة الشعبية الكانونية، وما عبرت عنه من استمرارية تاريخية للتجربة الوطنية الفلسطينية؛ في نضالها وكفاحها الدائم ضد الوجود الصهيوني المدعوم من القوى الاستعمارية والإمبريالية العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. حيث مثلت بانطلاقتها بعنا لأمل جديد من بين ركاب الهزيمة ونتائجها وإفرازاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية، في حمل لواء الثورة والنضال ورفعها شعار الكفاح الوطني والقومي، وقدمت على هذا الدرب، عشرات الآلاف من الشهداء والأسرى والجرحى والمناضلين الأشداء؛ الذين نتوجه لهم ولعموم شهداء شعبنا الفلسطيني وأمتنا وأحرار العالم وأسراهم وجرحاهم ومناضليهم، بأسمى التحيات النضالية، والانحناء أمامهم إجلالا وإكبارا واعتزازا لهم وبهم وبتضحياتهم الجليلة وآثارهم وبطولاتهم، التي شكلت إرثا تاريخيا وكفاحيا وإنسانيا قل نظيره، ميز تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة التحرر الوطني الفلسطيني إجمالا.

أربعة وخمسون عاما، ونحن مع شعبنا على امتداد الوطن ومخيمات اللجوء والمناجى، في مواقع النضال المتقدمة، والكفاح الوطني المتواصل والدؤوب على طريق انتزاع حريته واستقلاله، وتحقيق حقه في العودة إلى أرض وطنه، التي هجر منها بعد أن تعرض لعملية تطهير عرقي شهدتها القرن العشرين؛ متلفحين بالمبادئ، والأسس، والمنطلقات، والقيم الوطنية، والإنسانية، والأخلاقية، التي سنّها القادة المؤسسون، وأرسوا من خلالها هذا الحضور الوطني والاجتماعي في مختلف ساحات شعبنا الفلسطيني وتجمعاته؛ في تعبير صادق عن طموحاته وأهدافه، التي قدمت لأجلها التضحيات الكبيرة والعظيمة والمعاناة الحافلة بها مسيرته الوطنية المديدة، حيث خاض المناضلون تحت راية حزبنا - وما زالوا - بعزيمة وإصرار وإباء جميع المعارك الوطنية المستحقة في الدفاع عن قضيتنا وحقوقنا الوطنية والتاريخية.

أربعة وخمسون عاما، ونحن نرابط على ثغر وحدة شعبنا وأرض وطنه ونسججه الاجتماعي وكيانيتيه وهويته وذاكرته الوطنية الكفاحية، في مواجهة كل عوامل التبدد المستمر بأوهام السلام المزعوم منذ ثلاثة عقود من الرهان على مسار أوسلو التدميري، واستمرار اختزال خارطة الوطن والشعب والحقوق وتفكيكها وتجزئتها، واستنزاف الحالة الوطنية وإنهاكها بالانقسام والاستفراد والهيمنة الضوئية، وفتح الأبواب لتشريع التطبيع والخيانة، التي أقدمت عليها العديد من الأنظمة العربية، في محاولة لتصفية القضية والحقوق الفلسطينية.

شعبنا المقاوم... أمتنا الأبية

بالاستناد إلى ترابط القضية الفلسطينية بالقضية العربية وهي قضية الحرية والاستقلال، ورفض الهيمنة والتبعية ونهب خيرات وطننا العربي، وإبقائه رهن دوائر التجزئة والتخلف؛ فإن الرؤية والقراءة الواضحة للصراع مع العدو الصهيوني في تحالفه مع الإمبريالية الغربية

عموما، والأمريكية خصوصا، وأنظمة الرجعية والخيابة العربية، تضع أمامنا حقيقة اتساع دوائر العدوان والمشاريع والمخططات، التي تستهدف القضية الفلسطينية؛ حقوقا ووجودا، ومن بوابتها استهداف الحقوق والوجود العربي؛ إذ تشكل الاندفاع نحو التطبيع حلقة رئيسية فيها، تستدعي من كل قوى وأحزاب شعبنا وأمتنا الحية والفاعلة الرفضة للاحتلال والعدوان والإمبريالية العالمية، أن تكون بمستوى المواجهة التاريخية الشاملة مع العدو الصهيوني وأهدافه التصفوية، وهذا ما يدعونا للتأكيد على الآتي:

أولا: المجابهة والتصدي للهزلة الرسمية العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني، بما يمثل من خيانة وطنية وقومية للقضايا والحقوق العربية، وفي القلب منها القضية والحقوق الفلسطينية؛ يتطلب من مختلف قوى حركة التحرر العربية المبادرة إلى بناء الجبهة العربية المقاومة للتطبيع والتصفية، فتحشيد إمكانات المواجهة والمقاومة للمشروع والمخطط الأمريكي - الصهيوني في المنطقة وتفعيلها، وكذلك أنظمتها التي تجثم على صدور شعوبنا، ستتحقق من خلال تضامن قوى حركة التحرر العربية وتماسكها، ووحدة قوى المقاومة على امتداد المنطقة.

ثانيا: إن المشروع المعادي، ومن يدور في فلكه داخليا، يعمل باستمرار على تفجير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الصراعات، والانقسامات المذهبية، والطائفية، والانقلابات، والإرهاب، وحروب الوكالة، والحصار، والعقوبات... وغيرها من الأسلحة؛ التي تهدف إلى إنهاك الدول العربية وتفكيكها، التي نشأت بموجب اتفاقية ساكس - بيكو التقسيمية، على طريق إنجاز مشروعه (صفقة القرن) في إيجاد حالة تجزئية وتقسيمية تفوق ذلك الواقع، الذي خلقته هذه الاتفاقية. وعليه؛ فإن مهمة قوى حركة التحرر العربية تبدأ من خلال وعي واقع التجزئة والحرب المشنة ضد القومية العربية، بما يضع معركة الوعي والثقافة ووحدة المصالح المشتركة على الصعيد القومي؛ ضمن أولوياتها.

ثالثا: إلغاء اتفاق أوسلو وما ترتب عليه؛ من اعتراف بالكيان الصهيوني، والتزامات سياسية واقتصادية وأمنية، وعدم الاستسلام للشروط والوقائع التي يفرضها العدو على الأرض، واستمرار استجداء ما يسمى المفاوضات معه؛ فهذا يشكل تجاوزا لكل التوافقات الوطنية التي طالبت بإلغاء هذا التعاقد السياسي والأمني، الذي يأتي على حساب حقوق شعبنا الوطنية ومصالحه وأهدافه، ويمثل إمعانا بالتعلق والرهان الخاسر على الإدارة الأمريكية = رغم كل التجربة الكارثية - ما يمنح هذا العدو الوقت اللازم لاستكمال تنفيذ مشروعه الاستعماري الاستيطاني وتعميقه على أرضنا، وممارسة كل أشكال الإلغاء والتطهير العرقي بحق شعبنا والإحلال على أرضه. وعليه؛ فإن تشكيل جبهة مقاومة موحدة، تعد ضرورة مقابل استمرار نهج أوسلو وما ترتب عليه فلسطينيا.

رابعا: الدعوة لحوار وطني شامل وجاد، تشارك فيه كل قوى شعبنا الوطنية والمجتمعية؛ يستهدف إجراء مراجعة نقدية سياسية وتنظيمية شاملة، باعتبارها ضرورة وطنية للخروج من حالة الانقسام الكارثي، وتصحيح مسار حركتنا الوطنية الفلسطينية، وتجاوز الأزمة الوطنية العامة إلى

رؤية وطنية ومؤسّسات ديمقراطية موحدة؛ تنتجها انتخابات شاملة وشراكة وطنية في إدارتها، وفي المقدمة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، بما تمثله من مرجعية وطنية عليا، وأداة جبهوية تحررية؛ وإلى أن نصل إلى ذلك، ندعو إلى اعتبار لجنة تفعيل المنظمة وتطويرها، مرجعية مؤقتة لشعبنا، كما نصت على ذلك الاتفاقات الوطنية.

خامسا: في ظل الهجمة الاحتلالية التصعيدية ضد أسرانا وأسيراتنا في سجون العدو، فإن توحيد الجهود الوطنية في الدفاع عنهم، باعتبارهم أسرى حرية واستقلال، تعد أولوية وطنية ملحة. وعليه؛ فإن المطلوب وضع خطة لتوحيد التحرك وطنيا ومؤسّساتيا وشعبيا على مختلف الصعد، بما في ذلك دعوة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية للقيام بدورها إزاءهم؛ انتصارا لقضية حريتهم.

سادسا: لا سبيل أمامنا سوى استمرار التمسك بخيار المقاومة ومشروعها، الذي أثبت نجاعته في مواجهة المشروع الصهيوني من جهة، وفي توحيد قواه وأحزابه الوطنية، وشعبنا الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، كما بدا في معركة سيف القدس وغيرها من جهة أخرى، وهذا يؤكد أن نهج المقاومة وثقافتها؛ خيارا ومشروعاً، وتوحيد أدواتها، بما فيها القيادة الوطنية للمقاومة الشعبية؛ هو الكفيل بتحويل الاحتلال ومشروعه وأهدافه إلى مشروع خاسر ومكلف.

سابعا: في ظل استمرار القوى الإمبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في دعم الكيان الصهيوني وتقويته وتوفير الرعاية والحماية له؛ وكذلك في ظل استمرار تغولها وفرض هيمنتها على الشعوب الطامحة في التحرر والانعتاق؛ فإن نضالنا على الجبهة الأممية؛ يتوطد من خلال مد جسور العلاقات مع كل الدول والقوى والمؤسسات واللجان، وفي مقدمتها حركة المقاطعة الفلسطينية والدولية (BDS)، وكل حملات التضامن، التي ترفض التغول والهيمنة الاستعمارية الإمبريالية - الصهيونية؛ عالميا وإقليميا وعربيا وفلسطينيا، وتعلن تضامنها ودعمها الواضح لحقوق شعبنا ونضاله من أجل حريته واستقلاله وتقرير مصيره.

يا أبناء شعبنا العظيم.. أحرار أمتنا والعالم..

نعاهدكم أن نبقي أوفياء لدرب الشهداء الأماجد والملاجهين المتمسكين بحقهم في العودة إلى ديارهم، والأسرى الذين لم يتوانوا لحظة في خوض معارك الحرية؛ درب المقاومة المستمرة حتى التحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

تحية فخر واعتزاز ووفاء لشعبنا الفلسطيني وعطائه الذي لا ينضب

تحية فخر واعتزاز ووفاء لأبناء أمتنا العربية الذين انتفضوا في وجه أنظمتهم الخيانية، ويقفون مع قضيتهم المركزية

تحية فخر واعتزاز ووفاء لكل أحرار العالم المساندين والناصرين الداعمين لحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله الجدل للشهداء.. الحرية للأسرى.. الحرية لشعبنا.. وحمّا لمنتصرون

منسقة القطاع النسائي للنهج الديمقراطي تندد بكل أشكال العنف ضد النساء

- دستور 2011 الذي يحرم المرأة من تمتعها بالكثير من الحقوق إذ يقيد بها بالثوابت الثلاثة وهي ثوابت مقدسة؛

- مدونة الأسرة تتضمن الكثير من أشكال العنف تقر بتعدد الزوجات، تميز في الولاية على الأطفال وفي الإرث.

- مدونة الشغل التي تميز في الأجور بين النساء والرجال وفي القطاعين الفلاحي والصناعي وتضع عراقيل تعجيزية لإثبات عنف التحرش الجنسي لرب العمل.

- القانون الجنائي يكرس العنف والتمييز خصوصا في الأحكام المتعلقة بالاغتصاب والتمييز بين المرأة المتزوجة وغير المتزوجة وبين العذراء وغير العذراء. ويقيّد الحق في الإجهاض مما يشجع على استمرار الإجهاض السري.

وحتى إن وضع قانون لذلك كقانون 13 - 103 قانون مناهضة العنف فهو لا يعتبر العنف الزوجي عنفا ولا يعاقب عليه.

أما في الواقع فلا زالت النساء العاملات تتعرض بشكل خاص لشتى أنواع العنف (الطرد من العمل، عدم تسجيل العاملات في صندوق الضمان الاجتماعي...) وازداد العنف في جائحة كورونا فدفعت الباطرنا النساء للعمل في الضيعات والمعامل السرية دون حماية لهن مما أدى إلى عدة فواجع نذكر منها فاجعة طنجة التي قتل فيها أكثر من عشرين عاملة خنقا.

4 ماهو البديل في نظرك؟

يمكن أن نجمل عناصر البديل لمكافحة العنف ضد النساء في النقاط التالية:

- الوعي بأن القضاء على العنف ضد النساء لن يجد حلا له إلا في مجتمع تنتفي فيه الطبقات.

- النضال من أجل وضع حد له يتطلب تقوية آليات المواجهة عبر وضع خطط نضالية فعالة تندرج ضمن مناهضة كل أنظمة الاضطهاد من احتلال وعنصرية وطبقية واستغلال.

- النضال ضد كل أشكال العنف الذي تمارسه أجهزة القمع الطبقية ليس في المغرب بل في كل بقاع العالم والمطالبة بوضع حد للإفلات من العقاب للمتورطين فيها. أي معاقبة من قتلوا الشاهدة سعيدة المنهي بالمغرب عضوة الحركة الماركسية اللينينية، أو اغتالوا الناشطة السياسية السورية "هيفرين خلف"، أو الاعتقالات المتكررة التي عاشتها عضوة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المناضلة "خالدة جرار" من طرف القوات الإسرائيلية الصهيونية...

تلك نماذج فقط من سمات الوضع العام المتسم بالعنف السياسي الناتج طبعا عن السياسات الامبريالية ضد الشعوب المضطهدة، والذي يصيب النساء بشكل أشد وأقوى.

وبهذه المناسبة نحیی جميع النساء المناضلات، وندعو كقطاع نسائي للنهج الديمقراطي في العالم كافة القوى المؤمنة بالمساواة والمدافعة عن حقوق النساء إلى توحيد الجهود والنضال المشترك من أجل غد مشرق تمنحي فيه الأنظمة الطبقية وتسود الحرية والكرامة والمساواة لشعوب العالم بدون تمييز ولا عنف.

المغرب والذي يستعمل العنف بشكل عام والعنف ضد النساء كأداة ووسيلة لترهيب وتركيع المواطنين، تمارسه أجهزة الأمن أمام مرأى ومسمع من الجميع. رابعا : انتشار الفكر الأصولي المتطرف، والحركات الجهادية التكفيرية التي تستغل النساء وتعتبرهن الحلقة الضعيفة، مما يعرضهن للإذلال والاستعباد



ويحرمهن من كل الحقوق التي تحفظ كرامتهن. والنظام يساعد على ذلك، إذ يعمل على تمرير فتاوى القتل والتكفير وهدر الكرامة، وممارسة العنف والترهيب لثني النساء على ممارسة حقوقهن أو النضال من أجل تحقيق مطالبهن في الحق في الأرض أو الماء أو فك العزلة عبر الربط الطرقي.

3 مامظاهره وتجلياته؟

سأتحدث عن بعض مظاهر العنف ضد النساء في المغرب وأشكاله انطلاقا من الواقع المعاش. العنف القانوني المتجسد أساسا في:

“النضال ضد كل أشكال العنف الذي تمارسه أجهزة القمع الطبقية ليس في المغرب بل في كل بقاع العالم والمطالبة بوضع حد للإفلات من العقاب للمتورطين فيها. أي معاقبة من قتلوا الشاهدة سعيدة المنهي بالمغرب عضوة الحركة الماركسية اللينينية

1 ماذا يعني بالنسبة لك 25 نونبر

25 نونبر من كل سنة هو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء وهو ذكرى استحضار الجريمة الوحشية التي مارسها النظام الدكتاتوري الدومينيكي

في حق الأخوات النشيطات "ميرابال" سنة 1960. اليوم، بعد مرور عقود من الزمن، لم يتمكن المنتظم الدولي ولا الحكومات التي تعهدت بعهوده من نشر الوعي بمخاطر العنف الممارس ضد النساء والحد من تزايديه، بل أصبح العنف اليوم الوسيلة الناجعة بيد الدول الامبريالية وأجهزتها القمعية لتمرير سياستها وفرض توصيات بنوكها الدولية، وإسكات كل صوت مناوئ.

2 في نظرك السيدة عتيقة ما أسباب العنف ضد النساء وما مصادره في بلدكم المغرب؟

عوامل متعددة تجعل النساء ومنهن المغربيات يتعرضن بشكل أشد لكل أصناف العنف والذل والاستغلال أهمها:

أولاً : العنف هو نتاج للتناقض بين الرأسمال والعمل في كل المجتمعات الطبقية، وهو انعكاس لسيادة علاقات الاستغلال التي تميز اليوم النظام الرأسمالي. ثانيا : ولأن النساء في المجتمعات الطبقية هن الحلقة الأضعف داخل كل تراتبية اجتماعية فإنهن يعشن عنفا مكثفا نابعا من نظرة المجتمع الباترياركي فتسود ذهنية التمييز، والتمييز هو شكل آخر كذلك من أشكال العنف، وبالتالي تتعرض النساء للعنف في مختلف الفضاءات سواء في أماكن العمل أو داخل الأسر. بل تصبح النساء في ظل هذا العنف المتعدد الأشكال فريسة سهلة لجشع الشركات الرأسمالية التي تحقق أرباحا طائلة من قوة عملهن أو تلك التي تتاجر في أجسادهن ووسيلة فعالة لتمرير القيم الاستهلاكية الضرورية لاستمرار النظام الرأسمالي الطبقية. ثالثا، طبيعة النظام السياسي الاستبدادي في

أهداف التنمية المستدامة.. هل الرأسمالية قادرة على ذلك؟

عصام بن كروم

متصاعد يعني تصنيعا أكثر في الدول الغير مصنعة حاليا، وبالتالي استهلاك أكبر للموارد، مما سيخلف أثرا بيئية أكبر تزيد من حدة التغير المناخي الحالي، والذي يعتبر التقليل منه في صلب أهداف أجندة 2030 كالتهدف 13 الذي يرمي إلى تبني إجراءات كفيلة بالحد من التغير المناخي أو الهدفين 14 و15 الهادفين إلى حماية الحياة الطبيعية.

ولتقليل هذا التناقض الصارخ، يحاول البرنامج "توعية" الشركات بضرورة تبني أنماط إنتاج صديقة للبيئة، مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج بالنسبة لها. وخير مثال على ذلك هو عدم القدرة على الوصول إلى اتفاق للحد من انبعاثات الكربون خلال قمة البيئة الأخيرة بفلاسكو، والذي تم تحميل مسؤوليته للهند بدعم صيني. فمن الصعب على دولة كالتهند تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تقنيات صديقة للبيئة، باعتبار الوقت الطويل والإمكانات المهمة التي تلزم لتحقيق الانتقال الطاقوي. بالمقابل، يتم بشكل كامل التغاضي على مسؤولية دول المركز الإمبريالي على مدى قرنين فيما آلت إليه وضعية المناخ.

أما فيما يخص الحد من الفقر والمجاعة، فقد كانا على رأس لائحة أهداف التنمية المستدامة. وباعتماد نفس المنطق، فإن المحرك الأساسي لتحقيق هذين الهدفين هو النمو الاقتصادي، في حين أن النمو العالمي حقق تقدما إجماليا خلال القرن الماضي وبداية هذا القرن. لكن الشكل الحقيقي، والذي لم يشر له البرنامج، يكمن صراحة في عدم التوزيع المتكافئ للموارد واستمرار تركيز رأس المال في يد قلة قليلة من الأفراد والجماعات وتزايد الفوارق الطبقيّة، وهي سمة أساسية في النظام الرأسمالي، والتي تكهن بها ماركس منذ قرنين من الزمن. بالإضافة إلى كون مشكلة المجاعة لا ترجع إلى قلة في الإنتاج على المستوى العالمي، بل إلى غياب التكافؤ في الإنتاج بين الدول المصنعة الكبيرة والدول الفقيرة، وسيطرة الشركات العابرة للقارات والمضاربة في البورصات العالمية على أثمان المواد الأساسية، كما أن أغلب محاولات الدول النامية في تبني سياسة زراعية تضمن أمنها الغذائي خلال فترة التحرر الوطني تم إجهادها، لتبقى أسواقا دائمة للإنتاج الزراعي الغربي.

يمكن ذكر العديد من التناقضات التي ينطوي عليها البرنامج سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي أو البيئي، والتي تشكل حلقة مفرغة يكون فيها حل بعض المشاكل سببا لأخرى، لكن الذي يجب التأكيد عليه في النهاية، هو أن فلسفة برنامج التنمية المستدامة لم تستطع أن تجد حولا خارج النمط الرأسمالي للإنتاج، والذي يعتبر العائق الأساسي لتحقيق مساواة وعدالة حقيقية على كافة المستويات تبني على التعاون والتضامن بين كافة الشعوب والحفاظ على المصير المشترك الذي لم يكن يوما على المحك أكثر من الآن.

إن التنمية المستدامة تعني تحقيق الرخاء للأجيال الحالية مع الحفاظ على موارد الأجيال القادمة، لكن يبقى السؤال هل سيتبقى لهذه الأجيال ما يكفي من الموارد لتضمن استمرار النوع البشري في ظل النظام الرأسمالي. إن الحقيقة تكمن في النهاية في الاختيار بين نهاية الرأسمالية أو نهاية الحياة على الكوكب.

الضاغطة ولو من باب "إرضاء الخواطر".

لكن يبقى المشكل الأساسي الذي يواجهه هذا البرنامج هو فلسفته المبنية على النمط الرأسمالي الذي يعتبر أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي لتنفيذ أهداف البرنامج، حيث اعتبرت أنه يجب على البلدان تحقيق نسبة 7 بالمئة من النمو السنوي كمعدل لخلق الإمكانيات الكفيلة بتمويل هذه الأهداف. لكن السؤال الذي يطرح كيف ستستطيع هذه الدول التي تعاني من

قررت الأمم المتحدة، في شتنبر 2015، إطلاق أجندة 2030 أو ما يعرف بـ "أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر"، وهو برنامج تحاول من خلاله الأمم المتحدة تحسين وضعية ساكنة الدول الأكثر فقرا والرفع من مستوى الخدمات المقدمة لها كالصحة والتعليم وغيرهما، إضافة إلى الاهتمام بقضايا أخرى تتقاطع فيها كل الدول كمسألة المناخ.

يمكن الظن أن هذا البرنامج هو الأول من نوعه الذي



التبعية الاقتصادية والسياسية لدول المركز الإمبريالية أن تحقق معدلات نمو كهذه؟ لأن تحقيقه رهين بتبني سياسات اقتصادية وطنية تُوظف إمكانيات البلد الخاصة وتستفيد بموارده لصالح مواطنيه بشكل عادل، إلا أن هذا لن يكون ممكنا في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على موارد الشعوب خصوصا بإفريقيا التي توفر موارد طبيعية هائلة. كل هذا، دون الحديث عن وباء كورونا الذي أضر بالاقتصاد العالمي، خصوصا بالدول الفقيرة، والتي ستحتاج لسنوات كثيرة للتعافي من آثار الجائحة.

وفي هذا السياق، فإن الاعتماد على نمو اقتصادي

تطلقه الأمم المتحدة لحل المشاكل التي يعاني منها الكوكب والانتقال إلى تنمية مستدامة بحلول سنة 2030، لكنه ليس إلا تكملة لبرنامج الألفية، الذي تم إطلاقه سنة 2000، والذي كان من المقرر أن يحقق أهدافه بحلول سنة 2015 كالتقليل من الفقر المدقع والمجاعة، وضمان التعليم الأولي لكافة الأطفال عبر العالم. البرنامج الذي بدوره ليس إلا تكملة لمجموعة من البرامج التي وضعتها الأمم المتحدة منذ بداية الاهتمام بمسألة التنمية المستدامة في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

لا يمكن الإنكار أن المنظمة الدولية استطاعت تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مسطرة في مختلف برامجها، بما فيها تحقيق تقدم طفيف في بعض أهداف برنامجها الحالي. لكن يبقى السؤال المطروح: لماذا لم تستطع التقدم في العديد من المجالات كجودة التعليم ومحاربة الفقر ومسائل المناخ؟ هل يرجع الأمر فقط إلى بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجهها أي خطة موضوعية، أو في عدم انخراط مجموعة من الدول كالدول الفقيرة بجدية في تنفيذ هذه البرامج، أم أن الأمر يتعدى كونه مجرد صعوبات تقنية إلى مشكلة بنيوية في النظام الرأسمالي الذي يركز على مبدأ المنافسة عوض مبادئ التضامن والمساواة.

عند الاطلاع على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تبدو من الوهلة الأولى أهدافا طموحة يمكن أن تحمل نوايا حسنة، وهذا كذلك شيء لا يمكن إنكاره نسبيا، فالمشاورات التي تتم على مستوى الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحاول أن تضمن مقترحات بعض جمعيات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

“ إن التنية المستدامة تعني تحقيق الرخاء للأجيال الحالية مع الحفاظ على موارد الأجيال القادمة، لكن يبقى السؤال هل سيتبقى لهذه الأجيال ما يكفي من الموارد لتضمن استمرار النوع البشري في ظل النظام الرأسمالي. إن الحقيقة تكمن في النهاية في الاختيار بين نهاية الرأسمالية أو نهاية الحياة على الكوكب. ”

الثقافة والتغيير

رحل حسن البطل .. فمن سيكتب أطراف النهار؟

محمد علوش

رحل حسن البطل، الكاتب الفلسطيني الاستثنائي الذي صاحبناه على مدار سنوات طويلة في عموميه اليومي في جريدة الأيام.

رحل البطل، فمن سيكتب أطراف النهار من بعده؟

تميز البطل بأسلوبه وجرائته ولفته فلم يكن مجرد صحفي يكتب عموده اليومي في جريدة يومية، بل تميز بكتابة لها طابعها الخاص ولها مقوماتها الخاصة اتجاه كافة القضايا في الشأن الفلسطيني العام.

ولم يتردد البطل يوماً عبر أطراف النهار أو في فلسطين الثورة من قبلها على قول الحقيقة.. كل الحقيقة للجماهير ومن هنا جاء الاهتمام الكبير بكل ما كتبه على مدار أطرافه إلى اليومية منذ أن صدر العدد الأول لجريدة الأيام منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

له لغة مختلفة هي مزيج من لغة الصحافة والأدب القصصي والشعر، بأسلوب بليغ، وقد تمكن من تشكيل حالة متفردة في المشهد الثقافي والصحفي الفلسطيني، وله مريدون كثر من مختلف الاتجاهات والأجيال، وهذا ما جعله مختلفاً عن زملائه الآخرين الذين لم يبلغوا ما بلغه حسن البطل بما تمتع به من سجايا ومزايا وخصائص جعلته دائماً يغرد خارج السرب.

"لقد شكل حسن البطل فضاء إبداعياً يخصه من خلال مقالة فارقة جعلته واحداً من أهم كتابها، فهو صاحب رؤية مغايرة ولغة خاصة مكنته من اجترار سياق معرفي استثنائي وتجربة لها حضورها الذي يعرفه المشهد الفلسطيني والعربي واللذان يفقدان طاقة إبداعية أرست مداميك وعيها في فلسطين الثورة ومسيرة الثورة الفلسطينية قولاً وفعلًا ناجزاً".

ذهب حسن البطل بعيداً في لجة الموت والصمت وفي ذكرى الخلود الأبدي، ولعل ما تركه الراحل الكبير من موروث ثقافي ومعرفي ومن مقالات غزيرة وعميقة ومرهفة تستحق التأمل والتوثيق والدراسة، فربما لم يسمع الكثيرون بحسن البطل، ربما، فعادة القراءة هذه الأيام باتت غريبة ومحل تندر عن الكثيرين، فهذا البطل الذي واكب على كتابة المقالة اليومية منذ أكثر من خمسة عقود وفي مراحل مختلفة من عمر الشعب الفلسطيني في الخارج من خلال الاذاعة الفلسطينية في بغداد أو من خلال جريدة "فلسطين الثورة" وغيرها من المنابر، أو في الداخل من خلال صحيفة "الأيام" التي عرفناه من خلالها كاتباً موهوباً وناقداً حاذقاً وصاحب رأي يبتعد عن التزلف والتسلق والنفاق كما هي عادة كتاب آخرون، فلم يسبج البطل بحمد أحد ولم يحسب نفسه على أحد ولم يصفق لأحد ولم يضرب أعناق الناس بسيف أحد.

لا تذهب في الجرح عميقاً

فعميق جرحك يا نرف ملائكتي

وحلقة هذا الليل

ووعورة هذا الممشى

طوقاً يدهمنا

يقترحم الصمت.

* عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

أسطورة من ملاحم نساء شيوعيات وهبن الوطن والمبادئ أرواحهن بطلة من بلادي... الشهيدة أم لينا

محب سلام عادل

تفاقت مضايقات ومطاردات البعث الحاكم للشيوعيين والديمقراطيين وتحول إلى هجوم عام على كل ما هو تقدمي في البلاد، لم يتمكن من الرجوع إلى العراق. فبقيا في سوريا، وهناك ساهمت الرفيقة أم لينا في إعادة تشكيل المنظمة الحزبية وتأسيس فرع رابطة المرأة العراقية في سوريا وساهمت في أعمال مؤتمر الرابطة الرابع الذي عقد في بيروت والذي جدد انتخابها للهيئة القيادية للرابطة، وفي تلك الفترة كان التوجه العام للحزب ومناضليه هو التوجه إلى كردستان وحمل السلاح ضد النظام الصدامي الفاشي. ولهذا انخرطت أم لينا في دورة للتدريب على مختلف الأسلحة وتعلم فنون حرب الأنصار، وبعدها



توجهت إلى كردستان مع زوجها واثنان من أخواتها في منتصف عام 1981، وبرغم ظروف حرب الانصار الصعبة وإمكانات النظام الفاشي وإمكانات الحزب الشحيحة في البداية إلا أن أم لينا استطاعت تحمل كل ذلك وقطعت أراضي كردستان العراق مشياً على الأقدام مع سلاحها وحاجاتها البسيطة من زاخو في دهوك لغاية منطقة قرداغ في السليمانية لتعود من جديد من السليمانية إلى دهوك بنفس الظروف. غير أن الهاجس الحزبي والنسائي بقي في ذهنها ولهذا أرسلها الحزب للعمل الحزبي في بغداد والضرات الأوسط وفي ظروف الهمجية الفاشية للنظام وتحطيم التنظيمات الحزبية الشيوعية وقوى المعارضة. وفي ظروف خارقة التعقيد بقيت أم لينا في تلك المناطق لتنجز مهامها وتعود إلى كردستان بجهودها الخاصة. وانخرطت بالعمل الانصاري من جديد لتعود لبغداد والضرات الأوسط مرة أخرى عام 1984 إلى إن تمكنت تجهزت الأمن الفاشية من إلقاء القبض عليها وعلى رفيقاتها لتعرض لأبشع أنواع التعذيب لكسر إرادتها، غير أنهم فشلوا وقد تحدثهم بكل كبرياء مما اضطرهم إلى إحالتها ورفيقاتها إلى محكمة صورية حيث حكم عليها وعلى إحدى رفيقاتها المناضلة أم سعد بالإعدام شنقاً.

ونقلوا إلى سجن الرشاد حيث لاقين مختلف المضايقات إلى يوم تنفيذ حكم الإعدام، عندما تقدمت الجميع أم لينا وهنفت باسم الحزب الشيوعي العراقي وحياة الشعب العراقي

والموت للجلادين. ودفنت الشهيدة أم لينا سرّاً لحين سقوط النظام الفاشي والتعرف على رفاتها الطاهر في إحدى المقابر في بغداد.

قبل إعدامها هتفت بعيش الحزب الشيوعي العراقي، إنها قصة أسطورية لامرأة تساوي مليون رجل سلفي إخواني وهابي إنها أم لينا إنها تاريخ حافل بالنضال.

من الكوادر المتقدمة في الحزب الشيوعي العراقي وعنصر قيادي في الحركة النسوية العراقية من خلال عملها في قيادة رابطة المرأة العراقية. من عائلة عراقية كادحة، ولدت عام 1949. تخرجت من دار المعلمات وعملت في مجال التعليم الابتدائي. مديرة مدرسة ابتدائية من صفين في ريف كربلاء، بنيت من القصب وبدون أي مرافق ملحقة بها. ومن خلال هذا الواقع ومعاشتها لواقع الطالبات وعوائلهن في الريف بدأ



نشاطها الجماهيري ليقودها ذلك ومن خلال علاقتها ببعض العناصر والعوائل الشيوعية إلى الحزب الشيوعي العراقي، فانتظمت في الحزب عام 1972 وقد عرفت بعد ذلك بمبادئها وجهاديتها في مختلف الظروف. حيث قادت منظمة الحزب النسائية في المحافظة وكانت عضو في اللجنة المحلية للحزب التي كانت تقود العمل الحزبي في المحافظة. وقد تميزت الشهيدة بعملها الديمقراطي والجماهيري وعملت على إعادة تشكيل فرع رابطة المرأة العراقية في محافظة كربلاء في المدينة والريف. وكانت ترقد الصحف بتقارير عكست واقع ومعاناة ومطالب النسوة في الأماكن التي عملت فيها. مما أهلها أن تصبح في الهيئة العليا التي كانت تقود رابطة المرأة في عموم العراق.

تزوجت عام 1974 من رفيقها محمد النهر وكان يعمل حينها في المنظمة الحزبية. وفي عام 1975 رزقا بابنتهم الوحيدة لينا والتي شكلت قصة حياتها نموذجاً لمآسي ومعاناة أطفال وعوائل المناضلين الشيوعيين والوطنيين. ونتيجة لنشاط أم لينا المتواصل والدؤوب بدأت أجهزة البعث المختلفة حملة التضييق عليها خاصة بعد أن ساهمت في المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي عام 1976. وفي المدرسة وبتحريض من مكتب المعلمين التابع لحزب البعث طلبت مديرة المدرسة أن تلقي أم لينا كلمة الأسبوع (والتي خصصت لمذبح انقلاب شباط الأسود) غير أنها رفضت ذلك وأحيلت إلى لجنة تحقيقية عوقبت على إثرها ونقلت إلى التعليم بمدينة الرمادي. وبعد مدة قصيرة تركت التعليم وتفرغت للعمل الحزبي في محافظة كربلاء.

وفي عام 1977 أرسلها الحزب وزوجها للدراسة في (معهد العلوم الاجتماعية) في موسكو لمدة سنتين، حيث تركوا ابنتهم لينا عند أجدادها في كربلاء. وعندما



في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لـ "التبعية في ظل الخطاب حول التنمية المستدامة"، نستضيف الرفيق محمد هاشم الخبير الفلاحي والمناضل النقابي في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

التابعة للاتحاد المغربي للشغل، لتنوير الرأي العام حول إشكالية السيادة الغذائية كرافعة للتصدي لهيمنة الشركات المتعددة الاستيطان على النظم الغذائية ومواجهة الرأسمال الزراعي التجاري المدمر للبيئة والإنسان.

1 لماذا في نظركم يعتبر خبراء التخبية اليوم أكثر من أي وقت مضى أن السيادة الغذائية أو القضاء على التبعية الغذائية هي أهم مقومات التخبية المستدامة؟

إن الغذاء والحق في ضمانه برزت أهميته وضرورة امتلاك وسائل تحقيقه على مستوى كل بلد إثر ما سمي بالصدمة الغذائية العالمية التي انفجرت سنة 2008 ثم 2011 والمرتبطة بالارتفاعات المتصاعدة التي عرفتها أسعار المواد الغذائية.

واليوم، وبعد أن عاشت الشعوب الآثار الكارثية لجائحة كوفيد-19، التي تجسدت في تصاعد ملحوظ لضحايا الجوع والفقر الغذائي، أصبحت السيادة الغذائية للشعوب مسألة حيوية لتحقيق مصير غذائنا وحققها في غذاء كافي، صحي، في المتناول ومستديم وفق توجيهات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحكم في إنتاجه ووضع حد للتبعية الغذائية بجميع أشكالها ووضع حد لسياسة "جوع كلبك يتبعك" التي تمارسها الدول الرأسمالية والامبريالية عبر شركاتها المتعددة الاستيطان ومؤسساتها المالية لاستعمار الشعوب واستغلال خيراتها.

إن مفهوم السيادة الغذائية استطاع خلال 25 سنة، أي منذ أن طرحته حركة فياكايبسينا لأول مرة سنة 1996 في قمة الغذاء، التي نظمتها منظمة الفاو بروما، أن يكتسح الساحة النضالية لمقاومة التبعية الغذائية ويصبح أداة المقاومة في يد الحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية والتقدمية لتحقيق الحق في الغذاء للشعوب. الحق في الغذاء يعني توفير الغذاء وضمان القدرة على شرائه مع الجودة والسلامة الصحية اللازميتين اللتين تجعلان منه غذاء صحيا يساهم في تفتح الإنسان ويساعده على العمل والإبداع والمشاركة النشيطة في التنمية وتقدم المجتمع كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين 11-1 و 11-2).

2 في السياق الوطني هل يجمع المواطن المغربي وخاصة المنتمي للطبقات الشعبية بالحق في الغذاء؟ أو بصيغة أخرى هل تضمن الدولة المغربية لشعبها الحق في الغذاء؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد من مساءلة سياسة الدولة وخياراتها في هذا المجال وبالتالي مساءلة السياسة الفلاحية/الاستراتيجية الفلاحية التي تجسدت في مخطط المغرب الأخضر الذي دام 12 سنة، والبحث عن ما إذا كان يحمل مقومات ضمان هذا الحق وهل حقق السيادة الغذائية أم لم يهتم بها نهائيا؟. وهنا يأتي استعمال مفهوم "السيادة الغذائية" كمقياس أو مفتاح للإجابة.

لكن قبل الشروع في استعمال هذا المفهوم للتحقيق في الموضوع لا بد من تعريفه، ومن خلال التعريف لمفهوم السيادة الغذائية سنتبادر إلى ذهن القارئ بلا شك بعض ملامح الجواب على سؤالنا المركزي.

لقد تطور التعريف، منذ طرحه لأول مرة سنة 1996 من طرف الحركة العالمية للمزارعين فياكايبسينا، من خلال القمم الكبرى للمنتديات الاجتماعية واللقاءات الدولية والتراكمات الميدانية للحركات الاجتماعية ليؤكد على العناصر الأساسية التالية:

- إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي المحلي والمواد الأساسية للشعوب.

- القيام بإصلاحات زراعية شعبية.

- ضمان حرية الحصول على البذور.

- إشراك الشعوب في بلورة السياسات الفلاحية.

انطلاقا من هذا التعريف، والذي يتطور باستمرار، أصبح مفهوم السيادة الغذائية يشمل مجموعة من المقومات والمرتكزات تؤهله لضما الحق الغذائي وتتجلى هذه المرتكزات في ما يلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للشعوب

ويعني هذا بالنسبة للمغرب ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للمغاربة وهي الخبز والزيت والسكر. لكن، قياسا على هذا المرتكز، يتضح أن السياسة الفلاحية فشلت في ضمان وضع حد للتبعية الغذائية للخارج فيما يخص هذه المواد. بحيث مازالت بلادنا تستورد 50 في المائة من القمح الطري و70 في المائة من السكر و90 في المائة من زيت المائدة. وللمأساة حجم تبعيتنا وضعف ميزاننا التجاري الغذائي، وفهم اختيار سياستنا الفلاحية الموجهة لخدمة كبار المستثمرين في القطاع الفلاحي والسهر على مراكمتهم للأرباح والأموال على حساب شقاء العاملين والعمال الزراعيين، علينا الاطلاع على ما يتم من نشر للمعطيات في هذا المجال ومنها نشرة بنك المغرب نكتشف أنه على بلادنا دفع ما يعادل ثمن 3 إلى 4 سنوات من تصدير الطماطم لاستيراد سنة واحدة من القمح الطري.

- وضع برنامج إصلاح زراعي شعبي يضمن ما يلي:

- ديمقراطية النفاذ للأرض والموارد الطبيعية كما طرحه المنتدى العالمي للإصلاح الزراعي سنة 2004 الذي انعقد في فالينسيا - اسبانيا والذي جمع 400 مندوب وأكثر من 200 منظمة من 72 بلدا و5 قارات وكما أكده المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي انعقد ببورتو الينري بالبرازيل سنة 2006.

- تحديد الحد الأقصى للملكية الأرض ونزع الأراضي التي لا تقوم بدورها الاجتماعي والتي لا تنتج ومكافحة كل أشكال الربيع في مجال شراء الأراضي أو كرائها في المناطق القروية والتأكيد على استعمال الأرض وليس تملكها

- ديمقراطية المياه باعتبارها خيرا طبيعيا لمجموع الإنسانية. والماء ليس بضاعة ولا يحق خصخصته.

- توجيه سياسة القروض والمنح والبحث والمدارس التقنية الفلاحية لخدمة الإنتاج الفلاحي الذي يشجع الزراعة الأيكولوجية ورفع الإنتاجية مع الحفاظ على التوازن البيئي.

- ضمان البذور المحلية عبر وضع برنامج من طرف الدولة من أجل إنتاجها ومضاعفتها والمحافظة عليها وتوزيعها. إن البذور تعتبر عنصرا أساسيا ومحددا للسيادة الغذائية. فبدون التحكم في البذور ويدون تملكها لا يمكن أن نتخلص من التبعية الغذائية ولو أنتجنا أزيد من احتياجاتنا. ويمكن في هذا الباب أن نعطي مثال الطماطم حيث أنه رغم موقعنا المتقدم في تصديرها فإن بذورها مستوردة.

- تقوية التعاونيات وتنظيم الفلاحين وفتح الطريق أمام النساء لتحمل مسؤولية الإنتاج الفلاحي بدل التعامل معهن كمساعدات أو أيادي عاملة رخيصة، وكذا تشجيع الشباب على الارتباط بالأرض وضمان شروط ذلك.

- تشجيع الفلاحة العائلية وجعلها العمود الفقري للإنتاج الفلاحي الهادف لتحقيق السيادة الغذائية. وعكس ما يقال على الإنتاجية القوية للفلاحة الصناعية فإن الفلاحة العائلية تنتج 70 في المائة من الغذاء العالمي باستعمالها ثلث مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، بينما الزراعة الصناعية تنتج ربع الغذاء مقابل استغلال ثلاثة أرباع الموارد. يتضح أن الفلاحة الصناعية إنتاجيتها مرتفعة بالنسبة لوحدة اليد العاملة، أما الفلاحة العائلية فتبقى أكثر إنتاجية بالنسبة لوحدة المساحة لأنها تعتمد على عمل الأيدي الفلاحية. إن هذه الحقيقة المغيبة كشفها مقرر الحق في الغذاء بالأمم المتحدة السيد أوليفردي شوتر. ولن نتذكر أن منظمة الأغذية للأمم المتحدة الفاو كرس 2014 سنة الفلاحة الغذائية، وقررت العشرية القادمة لها.

- مقاومة سيطرة وهيمنة وتجاوزات وتعسفات وخروقات الشركات متعددة الاستيطان

إن هذه الشركات العابرة للقارات تظل إلى حد الساعة خارجة

دائرة المحاسبة والمتابعة والمعاقبة، وشركة مونسانتو MONSANTO خير مثال بضحايا أدويتها الكيماوية وهيمنتها على إنتاج البذور. وللتعرف على المآسي التي خلفتها وتخلفها هذه الشركة وتأثير أنشطتها السلبية على حقوق الإنسان الأساسية، يمكن الاطلاع على نتائج محاكمتها الرمزية التي جرت في أكتوبر 2016 بلاهاي- هولندا من طرف الحركات الاجتماعية العالمية والمدافعات والمدافعين عن قضايا الفلاحين والبيئة. من المعلوم كذلك أن الشركات العابرة للقارات تهيمن على توزيع المواد الغذائية الأساسية عبر العالم كما تستحوذ على ملايين الهكتارات مما ينتج أفواج الهجرة وتشريد آلاف مؤلفة من الفلاحين وأسرهم. طبعا تبقى هذه الشركات نتاج العولمة الرأسمالية المتوحشة التي يتم مقاومتها عبر العالم من طرف الشعوب. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن هذه الشركات استطاعت، بمساندة المنتدى الاقتصادي، استطاعت اختراق الأمم المتحدة ونظمت قمة أممية حول النظم الغذائية يوم 23 شتنبر 2021 في غياب الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني المناضل الذي قاطع المنتدى واعتبره وسيلة لشرعنة الزراعة الصناعية والتجارية التي تدمر البيئة والإنسان، ودعى لمواصلة النضال ضد هذه الهيمنة التي ستزيد الشعوب فقرا وجوعا.

- مواجهة المؤسسات الرأسمالية المتحكمة في المال والتجارة

وأقصد هنا ثالث الرعب "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية" والذي يمول بسخاء ويشجع بقوة الزراعة الصناعية (Agrobusiness) والاقتصاد الاستخراجي (l'économie extractive) مما يؤدي إلى الاستحواذ على الأراضي وإخلاء الفلاحين من مجالاتهم الترابية وتدمير الطبيعة.

- مواجهة ما يسمى بـ "اتفاقيات التبادل الحر" (الفاقة للحرية وهو في الحقيقة تبادل غير عادل)

مواجهة هذه الاتفاقيات باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية بيد الرأسمالية والامبريالية لتدويم سيطرتها على الشعوب ولتكريس التبعية الغذائية. والميزان التجاري المختل لصالح الدول المهيمنة في مجال الغذاء معبر عن هذه التبعية.

3 ما السبيل إذن في رأيكم لتحقيق السيادة الغذائية أو القضاء على التبعية الغذائية في بلادنا وعبر العالم؟

انطلاقا من ما سبق يتضح أن السياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا، والمتجسدة حاليا في السياسات الفلاحية والتنمية، بعيدة كل البعد عن تبني المرتكزات والمقومات المتعلقة بالسيادة الغذائية التي تناولناها فيما سبق، وأن هذه السياسة تصطف بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم، وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتهم من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة.

إن الفلاحة بعين السيادة الغذائية ليست نشاطا اقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل حميمي بالحياة والوجود فوق الأرض، وإن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة. ومن أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان، من الضروري حماية وتطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها مؤخرا من طرف الأمم المتحدة والمتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية/القروية.

إن السيادة الغذائية هي حق الشعوب في غذاء صحي وملئم ثقافيا يتم إنتاجه بطرق سليمة بيئيا ومستدامة، وحققهم في تحديد نظمهم الغذائية والزراعية. فـ "لا سيادة غذائية ولا عيش كريم دون تنمية قروية حقيقية شاملة".

من وحي الأحداث

الشعب السوداني الثائر يطرح

سؤال المؤسسة العسكرية

التيّتي الحبيب

في تطور هام وبعد الانقلاب العسكري ليوم 25 أكتوبر 2021 طرح الشعب السوداني سؤال المؤسسة العسكرية ولخص بيان قوى الحرية والتغيير جوابه في بيان صادر يوم 30 أكتوبر يوم المظاهرات المليونية مظاهرات العصيان المدني والإضراب السياسي العام وكان هذا هو الجواب: "تصفية جهاز أمن الإنقاذ وحل الميليشيات بالدمج والتسريح، وبناء جيش وطني مهني بعقيدة أساسها حماية الشعب والحدود، تحت إمرة السلطة المدنية".

مرة أخرى تتأكد الرؤية التي صاغها ماركس أن الشعوب لا تطرح إلا الأسئلة التي تستطيع الجواب عليها. منذ انطلاق ثورة دجنبر 2019 في السودان وبعد سقوط رأس النظام تقدمت المؤسسة العسكرية المشهد العام بالبلاد محاولة استرجاع المبادرة ونجحت في أن تتموقع في قيادة المرحلة الانتقالية. ومن نتائج هذا التمتع بدأت المؤسسة العسكرية تحارب القوى الثورية وتشتت صفوفها ولما ضعفت هذه القوى انقضت على السلطة بعد عدة انقلابات عسكرية غير ناجحة يوم 25 أكتوبر لما أسقط عبد الفتاح البرهان عن وجهه قناع رئيس مجلس السيادة وعرى عن طبيعته الرجعية.

تحقق لدى القوى الثورية أن نجاح الثورة يتطلب معالجة قضية المؤسسة العسكرية كمدخل أساسي وضرورة للإطاحة بالدولة الرجعية وإقامة الدولة الجديدة. وضعت الثورة السودانية خطة التعاطي مع المؤسسة العسكرية عبر "تصفية جهاز أمن الإنقاذ وحل الميليشيات بالدمج والتسريح، وبناء جيش وطني مهني بعقيدة أساسها حماية الشعب والحدود، تحت إمرة السلطة المدنية".

من أجل توفير شروط إنجاز هذه الخطة يتوقف الأمر على مدى تجذر الثورة السودانية ونجاح العصيان المدني المتوج بالإضراب السياسي العام الذي بفضل يتم شل الحركة الاقتصادية بالكامل. على أساس هذا النضال ونتيجته، ستتعرض المؤسسة العسكرية لاختبار حاسم يضعها في مواجهة سافرة مع الشعب وقواه الثورية؛ وهذا سيحتم الانقسام ويفتح مجال تفكيك هذه المؤسسة وتعويضها ببناء جيش وطني عقيدته حماية الشعب والحدود.

إن صياغة قوى الثورة لمعضلة المؤسسة العسكرية بالشكل الوارد أعلاه يبرهن على تطور الثورة السودانية، وأنها في الطريق الأسلم قد يطول ويتطلب تضحيات جسام. سيصل الشعب السوداني بثورته إلى المستوى الأفضل، ويفتح طريقا جديدا نحو الحرية والتحرر والديمقراطية الشعبية والدولة الجديدة ويعتبر هذا من المساهمات الجبارة للثورة السودانية كإجابة على كل المطبات والعراقيل التي كبحت الثورة في العديد من الأقطار المجاورة.

ذكرى تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

جريمة اغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى بتاريخ 27/8/2001 الذي ردت عليه باغتيال وزير السياحة "الإسرائيلي" رحبعام زئيفي، وتعتبر هذه العملية من أهم العمليات التي أوجعت العدو الصهيوني وتصنف العملية الأولى من نوعها على صعيد الصراع العربي "الإسرائيلي" لما قامت به من استهداف لوحيد من أبرز المسؤولين "الإسرائيليين".

اشتهرت برفضها للاتفاقيات التي تراها تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني منذ نشأتها وقد عارضت بشدة، مشروع النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، وشكلت ما عرف بجبهة الرفض، كما عارضت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والعدو الصهيوني، وكانت جزءا من جبهة الصمود والتصدي، كما عارضت وبشدة الاتفاقيات ومفاوضات مدريد، التي جرت أواخر عام 1991، واتفاق أوسلو وما تمخض عنه من نتائج.

بوابة الهدف الإخبارية



أحمد سعدات، ورفاقه واللواء الشوبكي ليتم اعتقالهم في سجن "عوفر".

اشتهرت الجبهة في حقبة السبعينيات بعمليات خطف الطائرات ونسف السفارات واغتيال المسؤولين "الإسرائيليين". وكانت الجبهة الشعبية أول من ابتكر خطف الطائرات وتعتبر ليلى خالد أول امرأة تختطف طائرة في العالم. كما قامت بنسف خطوط التابلاين، بالإضافة إلى مئات العمليات العسكرية في داخل الوطن الفلسطيني المحتل، من أشهرها عمليتي سينما حنين ومطار اللد، التي نفذتها مجموعة من رفاق الجيش الأحمر الياباني.

يضاف لما سبق، أنها دافعت عن كل الشعب الفلسطيني وتواجد المقاومة الفلسطينية، في المواقع التي خاضت فيها الثورة الفلسطينية، شرف الدفاع عن شعبها وحققها في المقاومة، ومنها معارك أيلول الأسود والاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة على لبنان.

ومن أهم المحطات التي مرت بها الجبهة الشعبية خلال انتفاضة الأقصى 2000

يصادف اليوم السبت، الذكرى الـ 54 لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ تم تأسيسها في الـ 11 من كانون أول / ديسمبر من العام 1967، كامتداد للفرع الفلسطيني من حركة القوميين العرب، أسسها مجموعة من قياديي القوميين العرب وبعض المنظمات الفلسطينية التي كانت منتشرة في حينه وعلى رأسهم مؤسسها وأمينها العام السابق د. جورج حبش ومصطفى الزبري المعروف بأبو علي مصطفى ووديع حداد وأحمد اليماني وحسين حمود (أبو أسعد) وغيرهم.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حزب يساري فلسطيني، من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، انضمت إلى المنظمة عام 1968، وكان أمينها العام منذ التأسيس وحتى عام 2000 هو جورج حبش، حيث تنحى واستلم مصطفى الزبري (أبو علي مصطفى) منصب الأمين العام من بعده حتى تاريخ اغتياله، من قبل الطائرات الحربية الصهيونية، وهو في مكتبه برام الله، في 27 أغسطس 2001 ليستلم منصب الأمين العام أحمد سعدات الذي اعتقل في سجن أريحا الفلسطيني هو ورفاقه: عاهد أبو غلمي، ومجدي الريماوي، وباسل الأسمر، وحمدي قرعان، بالإضافة إلى اللواء فؤاد الشوبكي، ووضعوا تحت حراسة رجال أمن بريطانيين وأمريكان بعد صفقة بين رئيس السلطة الفلسطينية وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاحتلال "الإسرائيلي" تم بناء عليها محاكمتهم سوريا، حيث نقلوا تحت حراسة أمريكية بريطانية إلى سجن أريحا وبالمقابل فكت "إسرائيل" حصارها عن عرفات. وفي مارس من عام 2006، قامت القوات "الإسرائيلية" باقتحام سجن أريحا، ثم اختطفت القائد

عائلات المختطفين مجهولي المصير تطالب بألية

مستقلة للحقيقة

منصفا وعادلا، ودعت القوى الديمقراطية والتقدمية إلى العمل الجدي على تفعيل خلاصات ندوة مراكش ومؤتمر المنتدى (منتدى الحقيقة والانصاف) الأخير وجمع عام العائلات وخصوصا ما يتعلق بإنشاء آلية وطنية مستقلة للحقيقة لاستكمال الكشف عن الحقيقة.

وأكدت اللجنة في بلاغها على أن كشف حقيقة الاختفاء القسري كل الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب وعدم تكرار ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة (الماضي في الحاضر) وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، مقدمات لا بد منها من أجل دولة الحق، دولة ديمقراطية حقيقية، دولة المواطنة ودولة حقوق الإنسان في شموليتها.

الرسمية، الناطق الرسمي باسم الدولة المغربية ومدافعة عنها وخصوصا أمام المحافل الدولية لتلميع صورته. إن النظام المغربي لا يكلف نفسه عناء مواصلة البحث عن الحقيقة، حقيقة الاختفاء القسري بل عمل المستحيل لطمس الحقيقة وإغلاق الملف، وعبرت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير عن "رفضها كل ما جاء في التقرير وخصوصا الشق المتعلق بالاختفاء القسري وتنديدها بشدة بالمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية للنظام الذين لم يدخروا جهدا لطمس وتزوير الحقائق والمحاولات اليائسة لإقبار ملف المختطفين، معتبرة أن المقاربة السابقة فشلت في حل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حلا

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، دعت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب إلى تنظيم وقفة احتجاجية يوم الأحد 12 دجنبر 2021 بالدار البيضاء. و"تحت شعار" الإسراع بإقرار الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة هو الرد الحقيقي على تقارير الدولة المغربية ومؤسساتها الرسمية"، اعتبرت اللجنة في بلاغ لها "أن التقرير الأخير المقدم إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري من طرف الدولة المغربية قد أقبر الملف نهائيا ويعدنا إلى سنوات الجمر والرصاص بتكرار الجرائم ضد الإنسانية. فعوض مواصلة البحث والتحري لمعرفة الحقيقة أصبحت المؤسسات الرسمية وشبه